



مستقبل التعليم في دول الخليج العربي- منظور مهني

إعداد

د/ عبدالله بن محمد المانع

أستاذ الإدارة التربوية المشارك
كلية التربية- جامعة الملك سعود

مستقبل التعليم في دول الخليج العربي- منظور مهني

إعداد

د/ عبدالله بن محمد المانع

أستاذ الإدارة التربوية المشارك
كلية التربية- جامعة الملك سعود

المستخلص

يستهدف البحث تقديم تصور مهني عن مستقبل التعليم في دول الخليج العربي في ضوء ما تمر به المنطقة العربية من تحديات ونزاعات سياسية، وما تمر به الإنسانية من تحديات العولمة السياسية والاقتصادية والثورات المعرفية والتكنولوجية، وتأثير ذلك على دول الخليج العربي اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً، ولتحقيق هدف البحث استخدم المنهج الوصفي الاستقرائي للمستقبل بصيغة Barry، والتي يطلق عليها (TIP)، وهي اختصار لـ Trends، و Implications، و Predictions، من خلال تحديد الاتجاهات والتحديات الدولية والإقليمية والمحلية، ومضامينها وتأثيراتها على المجتمع الخليجي اقتصادياً ومهنياً، والتنبؤ بمستقبل التعليم ومؤسساته في دول الخليج والدور المنوط به في مواجهة تلك التحديات، وأوضحت النتائج أن دول الخليج العربي تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على اقتصادها تأثيراً مباشراً، وبالتالي مستقبل التعليم وسوق العمل في هذه الدول مما يفرض على حكوماتها اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: تصور مهني، مستقبل التعليم، سيناريوهات المستقبل.

Abstract

The Future of Education in Arab Gulf- Professional Perspective

This research aims at submitting a professional perspective about future of education in Arab Gulf states according to the challenges and political conflicts that is going through the Arab region and according to the political and economical globalization challenges, knowledge and technological revolutions, and their economic, educational and professional impact on Arab Gulf countries. To achieve this aim, the research used the inductive descriptive method for the future, in the shape of “Barry”, which is also called (TIP), that means Trends, Implications, and Predictions, throughout defining the international, regional and local challenges, and their implications on Gulf society economically and professionally, and to predict the future of education and its institutions in the Gulf states and the role assigned against these challenges. The results showed that the Arab Gulf countries face many challenges that directly affect on the economy, and consequently the future of education and labour market in these countries, that impose upon the governments taking the necessary actions to confront it.

Keywords: *Professional Perception, Future of Education, Scenarios*

مقدمة:

نعيش اليوم في عالم ديناميكي متغير، تتسارع فيه وتيرة الابتكارات والاكتشافات في جميع الحقول والميادين، وأصبح التغيير سمة العصر الحالي، ودخلت دول العالم في مواجهة مباشرة مع تحديات متعددة ومعقدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، يصعب معها أستشراف ما سيكون عليه المستقبل.

وقد أدت العولمة والتطورات العلمية والتقنية المعرفية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى قفزة معرفية كبيرة كما ونوعاً؛ كما تطورت طرائق التعامل معها من خلال التقنيات الرقمية التي تسمح بتخزينها ومعالجة متطلباتها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفاعلية وساهمت في تكوين مجتمع عالمي يتمتع بمعرفة مشتركة في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجسدت في بروز العديد من المصطلحات الجديدة مثل الرأسمال الفكري، والحكومة الإلكترونية، واقتصاد المعرفة، واقتصاد الابتكار، والمجتمع الرقمي، وإدارة المعرفة..الخ.^[١]

وتعيش البلدان العربية - ومنها دول الخليج - تغيرات اجتماعية عكسها سوق العمل الذي بدأ يفرز احتياجات جديدة واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة لها، من خلال مخرجاته، مما يتطلب استحداث أنماط تعليمية جديدة تسهم في توفير عمالة ذات كفاءة عالية ومناسبة، وتحويل التعليم إلى أداة فعالة في عملية التنمية، تتواءم مخرجاته مع سوق العمل المتحرك باستمرار، من خلال خطة دقيقة، ورؤية واضحة، ومناهج، وأساليب تحقق تلك الغاية ويتكون النظام العربي، سواء في إطاره الشامل المتمثل في جامعة الدول العربية، أو في تكتلاته أفرعية التي بقى منها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من عدد من الوحدات تتمثل في الدول العربية الموجودة حالياً، غير أن الإرهاب بات يهدد وحدة الدول وسلامتها الإقليمية، صحيح أن تهديد الوحدة الداخلية لكل الدول العربية أمر سابق لتصاعد الإرهاب على النحو الحالي لأسباب إثنية، أو قومية، أو تاريخية، أو لسياسات خاطئة للسلطات المسؤولة في تلك الدول، وبدأ الخطر الجسيم الذي يلوح بالنسبة لوحدات النظام العربي يتصاعد على نحو غير مسبوق بما فعلته "داعش" في العراق، وما تضمنه للمرة الأولى من سيطرة إقليمية لحركة إرهابية على مناطق بعينها، وإعلان لدول، وامتلاك لموارد مادية واسعة جمعتها بالاستيلاء على أموال المصارف في المناطق التي سيطرت عليها، وتحكمها في مواقع نفطية مهمة، والأموال التي

تدفع على سبيل ألفدية في حالات الاختطاف، فضلا عن التمويل الخارجي.^[٢] وتواجه مجتمعاتنا العربية تحدياتٍ جساماً في سبيل إرساء جهودها التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية، ولعل من أهم هذه التحديات القدرة على استثمار الإمكانيات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة في الدول العربية في كافة المستويات والأصعدة، الأمر الذي يتطلب التحول إلى اقتصاد المعرفة والابتكار الذي يستند إلى نظام تعليمي فعّال، ونظام اقتصادي متجدد، ونظام مؤسسي كفاء، يشجع الإبداع، ويعتمد على تقنية المعلومات والاتصالات.^[٣]

وأغلب النظم التعليمية تعلم الطلاب عن الماضي أكثر مما تعدهم لفهم والتعامل مع احتياجات المجتمع المستقبلي، ولذا وجب على المؤسسات التعليمية ان تتوقع المستقبل والمعارف والمهارات والسلوكيات التي سيحتاجها الشباب حال قيامهم بأدوارهم المفترضة، ومن ثم التخطيط لايجاد طرق لاعدادهم لمجتمع مستقبلي.^[٤]

وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تضم أقدم حضارات التاريخ البشري، وكانت مهد للديانات السماوية، التي تدعو في مجملها إلى التسامح والتعايش مع الآخر المختلف، فإن ثمة غياباً واضحاً لهذه المفاهيم خلال السنوات الماضية، فمع اختلاف المصالح وتعارضها^[٥]، وبعد إسقاط الأنظمة التسلطية، دخلت دول الثورات العربية مراحل انتقالية متعثرة، حيث تكرست فيها تباينات وتمايزات فكرية وسياسية أكثر عمقاً وعنفاً في أن واحداً تجلت ملامحها في خطاب الكراهية والطائفية وألفرز المجتمعي والتأسيس لمنظومة قيمية سياسية وأخلاقية تعلي الذات.

وفي ظل التقلبات السياسية العنيفة التي تشهدها المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام، تنادي الحكومات الغربية باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وحل مشكلة الشرق الأوسط إلا أنها على مستوى الممارسات، ظلت سياستها تدور حول ثلاثة أهداف رئيسية، هي: أمن دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبقاء تفوقها العسكري النوعي على العرب، وضمان تدفق النفط بأسعار مناسبة، وعدم وقوعه تحت سيطرة حكومات مناوئة للغرب، وضمان بقاء الحكومات العربية الحليفة، وعدم وصول قوى وطنية للحكم تحظى بشعبية حقيقية، خوفاً من قيامها بتعديل سياستها مع الغرب.^[٦]

وتكمن أهم التحديات أمام دول المجلس في كيفية الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على النفط إلى اقتصاد يعتمد على منظومة تقودها مؤشرات الاقتصاد المعرفي، قائم على قواعد إنتاج تنافسية، وصناعات وطنية ابتكارية، وما يتطلبه من إعداد جيد للموارد البشرية الوطنية إلى

جانب وضع ضوابط سليمة لاستقطاب عمالة وافدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة. ولن تتمكن دول مجلس التعاون من ذلك إلا إذا تبنت معايير قائمة على القدرات الذاتية وتطوير الموارد البشرية، من خلال منظومة تعليمية فعالة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في المشاريع الإستراتيجية ورفع نسبة مساهمته في الصناعات التحويلية، وإجراء إصلاحات كبيرة في نظام التعليم والتدريب بما يحقق الموازنة بين سوق العمل والنظام التعليمي.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث في رصد التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي تواجهها دول الخليج العربي وتأثيراتها على أوضاع هذه الدول اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً، والتنبؤ بسيناريوهات مستقبل التعليم وسوق العمل في ضوء ذلك، وختاماً تقديم جملة من المقترحات الإجرائية للتعامل مع السيناريوهات المحتملة من خلال منظومة تعليمية قادرة على تطوير سوق العمل الخليجي وتلبية متطلباته المهنية بما يكفل النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يساند دول الخليج العربية في مواجهة التحديات التي تواجهها.

مشكلة البحث:

يعد التعليم العامل الأساسي في بناء الأوطان والمجتمعات، حيث يناط به إعداد الطاقات البشرية علمياً وتزويدها بعوامل التطور والتنمية، ومن المؤكد أن الارتقاء بمستوى المهن التعليمية يشكل حجر الزاوية في تجويد مخرجات النظام التعليمي، وبالتالي النهوض بالمهن الأخرى كافة، فالمؤسسات التعليمية هي الأداة الفاعلة لتحقيق أغراض المجتمع وغاياته، ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حركتها التطويرية للمجتمع.

وتعتبر السياسات التعليمية من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات، فليست العبرة بعدد الخريجين بقدر ما هي نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة والكفوءة، بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له بما يسهم بالتكامل ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية [٧].

كما أن الاستعداد بالقوى العاملة المستقبلية وتمكين المشاركين فيها من النجاح مستقبلاً سيكون بمثابة اختبار لقادة القرن الحادي والعشرين، والتعامل مع التغيرات الحادثة في القوى العاملة سيكون عاملاً حاسماً في البقاء والازدهار في المستقبل، بالإضافة إلى أن التنافس من أجل المواهب والابتكار سيحدد مستقبل الأمم والمؤسسات. [٨]

إن عدم الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في البلدان النامية تسهم إلى حدٍ كبير في انتشار البطالة بين المتخرجين كما أن ضعف التخطيط للمؤسسات القائمة على العملية التربوية والتعليمية يتحمل الجزء الأكبر من ظاهرة انتشار البطالة بين المتعلمين، كما أن سوء التخطيط والتوجيه التربوي والتعليمي يعدان البيئة المثالية لانتشار ظاهرة البطالة وهي من مقومات نموها في المجتمع.^[٩]

وهذا يؤكد أن تهيئة الظروف وأفرص للجميع هي التي تشكل أساس المفهوم الديمقراطي لجودة التعليم الذي تضمنه بوضوح إعلان اليونسكو الذي جاء فيه أن "مبدأ التعليم للجميع لا يمكن تحقيقه بدون تحسين الجودة"، من خلال: تبني نظرة أفضل للتعليم باعتباره مصلحة عامة، وإعداد خطة شاملة واضحة وصريحة للتغيير التعليمي وإصلاح السياسة التعليمية، وتضمن حق الحصول على تعليم عالي الجودة يتلاءم مع احتياجات المجتمع ومتطلبات تنميته.^[١٠] إذ يتوقف نوع المجتمع على نوع المواطنين الذين يتم تكوينهم في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فوظيفة المؤسسات التربوية لا تتوقف عند حدود بناء العقل والمعرفة عند الإنسان بل تسعى إلى بناء الجوانب الأخلاقية والسيكولوجية والإنسانية وبناء الاتجاهات التي تربطه بنسق وجوده الاجتماعي.^[١١]

ويؤكد قادة الاقتصاد والسياسة القول بأن التعليم يخسر في سباق التكنولوجيا إن لم بتغيير بسرعة كافية لمواجهة التحديات المستقبلية، كما أن تشكيل الجسور بين مؤسسات التعليم والقوى العاملة يسهم في تسهيل الترابط المنهجي بين الصناعات، الشؤون العامة ومؤسسات التعليم، فالطبيعة التعاونية والتقدمية حتمية للتنامي الصحي المطرد للاقتصاد الوطني.

وقد حققت دول مجلس التعاون تقدماً اقتصادياً كبيراً خلال السنوات الأخيرة في رفع مستوى المعيشة، وإنجاز تطور جيد في القطاعات الإنتاجية، وذلك مقارنة بوضعها الاقتصادي قبل هذه الفترة، إلا أن الدول العربية كلها لا تزال دولاً نامية، وتواجه تحديات ومشكلات تنموية واجتماعية كبيرة تعيق نجاحها في تحقيق تنمية مستدامة، ورفع مستوى معيشة غالبية مواطنيها.^[١٢]

ومن أهم المشكلات التي تعاني منها بعض الدول العربية هي الركود الاقتصادي، والكساد الاقتصادي في بعضها، والنسبة العالية للبطالة، والنمو السكاني الذي يفوق معدل النمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية ومعدل نمو فرص التوظيف، وبوجه عام يفوق النمو الحقيقي في الدخل بدرجة لا يسمح بارتفاع مستوى المعيشة.^[١٣]

وهناك إجماع حول دور وأهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في زيادة مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية لمختلف أنواع وأشكال المنتجات، مما يسهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة للشعوب، وقد تزداد أهمية التعليم والتدريب التقني والمهني في ظل المتغيرات الدولية والتطورات التقنية والتكنولوجية السريعة التي يمر بها العالم وما ينتج عنها من تغيرات سريعة في المهن ووسائل وأساليب العمل الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني باستمرار وفقا للمستجدات والتطورات العلمية من أجل توفير العمالة المدربة القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة والاحتياجات أفعلية لسوق العمل العربية.^[١٤]

وتتطلب تلك الأوضاع والمتغيرات ضرورة عمل مراجعة شاملة وجذرية لكافة القطاعات الاقتصادية لتطوير أدائها وزيادة قدراتها التنافسية حتمية التركيز علي تنمية الموارد البشرية والتأهيل رفيع المستوى للقوى العاملة بما يتمشى مع المستويات العالمية ويلبي احتياجات أسواق العمل، ليست المحلية منها فقط، وإنما الإقليمية والدولية منها، ويسهل انتقال وحركة العمالة. ولكي نتمكن من مواجهة تلك التحديات الآنية والمستقبلية، فإن المجتمع العربي عامة ودول الخليج العربية خاصة بحاجة ماسة وملحة لشباب وأيدٍ عاملة تتميز بقدرات إبداعية ورغبة قوية في العمل، وتستند إلى قاعدة من المعلومات والمهارات التقنية التي تتمشي مع المستويات العالمية المناظرة طبقا لحاجة أسواق العمل المختلفة وخطط التنمية التي تضعها الحكومات في مختلف الدول.

ولذا يمكن تحديد اشكالية البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:

✱ ما مستقبل التعليم في دول الخليج العربي في ضوء التحديات التي تواجه المهن وسوق العمل بها؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- ١- ما التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي تواجهها دول الخليج العربي؟
- ٢- ما تأثيرات هذه التحديات على دول الخليج اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً؟

٣- ما سيناريوهات مستقبل التعليم ومؤسساته في ضوء التوجه المهني لمستقبل

الشباب العربي؟

أهداف البحث:

تمثل هدف البحث الحالي في تقديم تصور مهني عن مستقبل التعليم في دول الخليج العربي في ضوء ما تمر به المنطقة العربية من تحديات ونزاعات سياسية، وما تمر به الإنسانية من تحديات العولمة السياسية والاقتصادية والثورات المعرفية والتكنولوجية، وتأثير ذلك على دول الخليج العربي اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في اهتمامه برصد التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي تواجهها دول الخليج العربي، ودراسة تأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتنبؤ بالمستقبل المحتمل للتعليم وسوق العمل في ظل تلك التحديات، مما يوجه انتباه القائمين على قيادة هذه الدول وصناع السياسات التعليمية والتنموية بها، نحو ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة إطار هذه التحديات، والاستفادة مما قد تتيحه من فرص للوصول إلى مستقبل تنموي واقتصادي متقدم بقيادة نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية والقدرة على توجيه سوق العمل والتنمية في البلاد. ولذا تتركز أهمية هذا البحث بالمساهمة فيما يأتي:

- مساعدة الجهات المسؤولة عن قيادة وتخطيط التعليم في دول الخليج العربية في رسم خطط لمستقبل النظم التعليمية يضمن تلبية احتياجات سوق العمل وتنمية مجتمع الخليج العربي.
- توجيه نظر المسؤولين إلى ضرورة وضع استراتيجيات قومية للتنمية البشرية والاقتصادية، تمكن المجتمع العربي من اجتياز مرحلة الصراع السياسي وما يصاحبها من بطء اقتصادي وركود نمائي.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها "أدت العولمة وما صاحبها من ثورات معرفية ومعلوماتية وتقنية واقتصادية، وما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من فتح الباب أمام العمالة الوافدة، إلى صراعات ونزاعات سياسية، وإلى ظهور العديد من التحديات التي تواجه سوق

العمل في دول الخليج العربية مما يتطلب من حكومتها الاهتمام بالتعليم ومستقبله في هذه الدول، لتتمكن من خلال مخرجات النظام التعليمي من موارد بشرية تسهم في تخطي المرحلة الراهنة وما فيها من تحديات وتهديدات.

منهجية البحث وإجراءاته:

ولتحقيق هدف البحث استخدم المنهج الوصفي الاستقرائي للمستقبل بصيغة Barry، والتي يطلق عليها (TIP)^[١٥]، وتعنى Trends، و Implications، و Predictions، من خلال تحديد الاتجاهات والتحديات الدولية والإقليمية والمحلية، ومضامينها وتأثيراتها على المجتمع الخليجي اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً، والتنبؤ بسيناريوهات مستقبل التعليم ومؤسساته في دول الخليج والدور المنوط به في مواجهة تلك التحديات، في ضوء هدف البحث ومنهج سارت إجراءات البحث على النحو التالي:

أولاً: التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون العربية دولياً وإقليمياً ومحلياً.

ثانياً: التأثيرات والمضامين الناتجة عن تلك التحديات اقتصادياً ومهنياً وتعليمياً.

ثالثاً: التنبؤ بالسيناريوهات المحتملة لمستقبل التعليم ومؤسساته في ضوء التوجه المهني لمستقبل الشباب العربي.

مصطلحات البحث:

- **مستقبل التعليم:** ويقصد به في هذا البحث "رؤية لما يمكن ان يكون عليه حال التعليم في دول مجلس الخليج العربية في ضوء ما تعانيه هذه الدول من تحديات محلية وإقليمية ودولية".
- **التصور المهني:** يمكن تعريفه بأنه "خريطة الاستعداد للمستقبل مجتمع الخليج العربي بشباب معد ومؤهل بالمهارات والمعارف والقيم والاتجاهات، التي تمكنهم من امتلاك كفايات أداءية، يقتضيها الإنجاز المتقن للعمل، المضبوط بمعايير وأخلاقيات، لتلبية حاجات المجتمع وضمان استمراره وتطوره، محلياً ودولياً".
- **السيناريو:** يمكن تعريف السيناريو في هذا البحث بأنه: "وصفاً لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، ويتضمن ملامح المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن".

الدراسات السابقة:

إن استشراف المستقبل والتنبؤ به والاستعداد له حظى باهتمام الكثيرين من الباحثين والمفكرين، وخاصة مستقبل التعليم لما له من دور كبير في قيادة التنمية في المجتمعات المختلفة، ومن أهم الدراسات التي تناولت مستقبل التعليم، وخاصة في الدول العربية ودول الخليج العربية، دراسة (زاهر، ١٩٩٠) والتي استهدفت تقديم السيناريو الممكن للتعليم العربي في المستقبل وآليات تحقيقه، من خلال التعرف على كيفية تفكير النخب العربية في تعليم المستقبل^[١٦]. كما قامت دراسة (Dicknson, 1991) باستطلاع رأي ٢٨ مفكراً وباحثاً من النخب التربوية عبر العالم عن التعليم في المستقبل، وقد خلصت من تحليلها لمجمل هذه الرؤى إلى مجموعة من التصورات حول تعليم المستقبل^[١٧]. وأكدت دراسة (Simon, 1992) أن تعليم المستقبل عملية تفاعلية بين البشر تستغرق سنوات طويلة، لذا فإنه عمل راق، ومركز، ومكلف للأفراد وذويهم ولا يستطيعون تحمله دون مساعدة المجتمع ككل الذي يقبل التليم كصالح عام^[١٨]. واستهدفت دراسة (البيلاوي، ١٩٩٣) تقديم رؤية متكاملة حول تعليم المستقبل في ضوء متغيرات القرن الحادى والعشرين في إطار تربية متكاملة لتنمية متكاملة لها أهداف واستراتيجيات محددة^[١٩]. وهدفت دراسة (حجاج، ١٩٩٥) إلى تقديم رؤية مستقبلية لإعداد المعلم العربى في ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين، من أهم عناصرها الاختيار والانتقاء وأسالي ب الإعداد^[٢٠]. في حين استهدفت دراسة (الصوفي، وقاسم، ١٩٩٦) التعرف على أهم التحديات المستقبلية التي ستواجه الأمة العربية ودور التربية في حلها^[٢١]. واستهدفت دراسة (Collis, 1996) تقديم رؤية عن مستقبل التعليم من بُعد في ظل المجتمع الرقمي، وتوقع أن يكون للتعليم إطاران، داخل المدرسة وخارجها^[٢٢]. وقدمت دراسة (Dalin & Rust, 1996) رؤية مستقبلية عن التمرس في القرن الحادى والعشرين تضم نماذج تربوية من أجل المستقبل ذات أبعاد أعرض وأشمل مما هو عليه في النماذج المعاصرة المحدودة برؤية أحادية^[٢٣]. وأكدت دراسة (Hutchinson, 1996) أن التكنولوجيا الحديثة تشكل المجتمع والثقافة أكثر مما تشكل الإنسانية التكنولوجيا، ومن ثم فإن المهمة التعليمية الأساسية تتحدد في إكساب المتعلمين مهارة التكيف مع صدمة المستقبل^[٢٤]. واستهدفت دراسة (مذكور، ١٩٩٧) هيكلية ومنهجية التعليم العربى في عصر العولمة والكوكبية^[٢٥]. وأكدت دراسة (Skilbeck, 1997) أن التطلع لمستقبلات أفضل في كل مجالات الحياة وجودتها يتطلب بالضرورة شرطاً لإدراكها تعليمًا جيداً،

وأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن التعليم الكوني لكل الناس، عبر العالم وطول الحياة.^[٢٦]، كما هدفت دراسة (محمود، ١٩٩٧) إبراز التحديات التي سيواجهها التعليم العربي في المستقبل وتحديد سبل مواجهتها.^[٢٧]، وتناولت دراسة (White, 1997) أهم اتجاهات شخصية الجيل القادم، فيما يعبر عنه بـ (Save Our Society- SOS)، انطلاقاً من استراتيجية 3Es لمواجهة المواقف الحرجة وهي: البيئة، والتعليم، والأخلاق (Environment, Education, Ethics).^[٢٨]، وهدفت دراسة (على، ١٩٩٨) إلى التعرف على اتجاهات التعليم وتحديات المستقبل، وتحديد معالم التربية المستقبلية التي ينبغي للنظام العربي أن يأخذ بها.^[٢٩]، وأوضحت دراسة (Caldwell & Hayward, 1998) أن الناجحة في المستقبل ستحتاج إلى فريق متفرغ عالي المهنية، ومعلمين مدربين جيداً يحثون ويستثيرون ويرشدون تعلم طلابهم.^[٣٠]، وتوقعت دراسة (Siddens, 1999) أن تشهد بدايات القرن الحادي والعشرين نشاطاً مستمراً وابتكاراً وارتباطات لتصميم وتطوير برامج افتراضية في التعليم.^[٣١]، واستهدفت دراسة (1999 Slick, التعرف على مساهمة جامعة كوريا المفتوحة في حل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية من وجهة نظر المدرسية)^[٣٢]، واستهدفت دراسة (الزغبى، ٢٠٠٠) التعرف على مشكلات التعليم العربي، وطرح آفاق مستقبليته.^[٣٣]، وهدفت دراسة (عبدالعزیز، ٢٠٠٠) تقديم رؤية مستقبلية لقطاع الدراسات العليا والبحوث في صورة آليات مقترحة لمواجهة تحديات الألفية الثالثة.^[٣٤]، واستهدفت دراسة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠) تقديم تصور وخطة إجرائية لبناء مدرسة المستقبل.^[٣٥]، وقدمت دراسة (مينا، ٢٠٠١) دراسة تركيبية استخلاصية من أربع دراسات في مجال التعليم أجريت في إطار المشروع الذي اضطلع به منتدى العالم الثالث والذي هدف إلى صياغة رؤى مستقبلية بديلة لمصر، وبلورة رأي عام مهتم بالمستقبل وتحفيزه لمواجهة تحدياته.^[٣٦]، في حين أن دراسة استهدفت (بن صالح، ٢٠٠٢) تقديم تصور لأهم أهداف مدرسة المستقبل: إعداد الإنسان للمستقبل من خلال إكسابه المرونة وسرعة الاستجابة للتنفيذ، وإعداد الإنسان القادر على صنع المستقبل عن طريق الابتكار والإبداع وتنمية التفكير المنهجي النقدي العقلاني والتعبير عنه بلغة عربية سليمة.^[٣٧]، وهدفت دراسة (المشيقح، ٢٠٠٢) إلى تحديد الصيغة المطلوبة لمناهج المستقبل في توسيع دائرة بناء المناهج، التعامل مع المعلومة وطرق اكتسابها، الاهتمام بالتعليم الذاتي، التقليل من الاعتماد على جهد المعلم، والاهتمام بالمهارات المرتبطة بمهنة المستقبل.^[٣٨]، وهدفت دراسة (المنيع،

(٢٠٠٢) إلى تحديد متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في السعودية في ضوء منظور مستقبلي.^[٣٩]، وهدفت دراسة (نصر، 2006) إلى اقتراح رؤية مستقبلية لتطوير الأداء بالتعليم الجامعي العربي لتحقيق الجودة الشاملة.^[٤٠]، كما هدفت دراسة (المجيدل، 2006) تقصي اتجاهات الطلبة المعلمين في كليات التربية نحو مهنتهم المستقبلية، وتقويم أداء كليات التربية في مجال بناء الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة المعلمين نحو مهنة التعليم.^[٤١]، أما دراسة (المجيدل والشريع، ٢٠١٢) هدفت إلى التعرف على اتجاهات الطلبة المعلمين في كلية التربية - جامعة الكويت وفي كلية التربية بالحسكة -جامعة أفرات نحو مهنتهم المستقبلية.^[٤٢]

إن أغلب الرؤى والسيناريوهات التي طرحتها الدراسات السابقة تناولت فترات زمنية سابقة اتسمت بتحديات بعضها ما زال مستمراً حتى الآن بالنسبة لدول الخليج العربية، كما هدفت بعضها إلى تكريس العنصرية والتحيز للقومية والعرقية أو فكر أيديولوجي محدد، وأكد أغلبها أن النظام التربوي الذي يتطلبه المستقبل ينبغي أن يركز على الوعي بأن ما يتطلع إليه الشباب ليس العمل أو المال فحسب، بل هو الطريق لمواجهة الحياة والاندماج فيها بنجاح وتمييز، وهذا ما سعى البحث الحالي لدراسة، حيث هدف إلى استشراف مستقبل التعليم الخليجي سبيلاً لإكساب المهارات والمعارف والقيم اللازمة للتفوق المهني المؤدي لتنمية المجتمع الخليجي وتقديمه.

وهذا ما يحاول البحث عرضه من خلال ما يلي:

أولاً: التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون العربية دولياً وإقليمياً ومحلياً.
أن نجاح الدول في القرن (٢١) يتطلب الاتحاد والتكتل، وامتلاك مقومات العصر من تكنولوجيا ومعرفة، ومنظمات ذات هياكل تنظيمية مرنة، وقوانين بعيدة عن البيروقراطية، ونظام تعليمي قادر على استيعاب التطورات الحديثة في مجال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات من خلال برامج التعليم على مختلف المستويات، وبالرغم من حجم التحديات التي يواجهها الوطن العربي فإن التقدم العلمي وسهولة نقل المعرفة يمكن أن تتيح لها فرص النمو الاقتصادي، كما يمكن الاستفادة من الدول المتقدمة في نقل المعرفة والتكنولوجيا لتكوين قاعدة معرفية نستطيع من خلالها تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات.

ويعيش العالم اليوم عصرًا يرتبط فيه رخاء وأمنها، والمؤسسات، وحتى الأفراد بالطاقة، ويتوقف صعود الحكومات أو سقوطها على توافر النفط مصدراً رئيساً للطاقة، وبالرغم من الأزمات

التي تطراً على أسعار النفط- وهي في الغالب أحداث مختلفة ناجمة عن قوى سياسية أو اقتصادية - كان هناك دائماً بترول كافٍ متاح لجعل محركات النمو العالمي تستمر في نشاطها، لكن ذلك رفاهية من الماضي؛ وفي المستقبل سيبزغ عصر طاقة جديد، يتسم ما يلي:^[٤٣]

- إن الطاقة قضية أمن قومي.
- سينتهي عصر البترول قريباً.
- الأمن القومي معرض للخطر، حيث أصبح البترول سلاحاً جغرافياً وسياسياً مستخدماً بين الأمم المنتجة والأمم المستهلكة للبترول.
- الطاقة البديلة، رغم أنها واعدة، ليست مستعدة بعد لإنتاج إمدادات مناسبة.
- نحتاج إلى الاستثمار سريعاً في مصادر جديدة للطاقة.
- نحتاج لأن نتعلم الحفاظ على الطاقة وترشيدها.

وهذا ما يفسر تفجر الصراع في الشرق الأوسط، إذ إن اعتماد الدول الغربية على البترول أدى إلى تكريس موارد ضخمة وتدخلات سياسية في تهديد المنطقة العربية والخليجية لتأمين المصادر الحيوية للطاقة.

وتعيش الأمة العربية واقعاً جديداً على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفعل عوامل وتفاعلات خارجية فرضت عليها أحياناً، وعوامل وقوى داخلية في أحيان أخرى، مما فرض على أنظمة التعليم العربية دوراً هاماً في مواجهة تلك التحديات والتعامل معها في الحاضر والمستقبل، خاصة مع التوقعات بتزايد حدة وتسارع هذه التحديات في المستقبل في ظل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي في مختلف الميادين العلمية والمعرفية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية، وفيما يلي يستعرض البحث أهم تلك التحديات.

١- التحديات الدولية:

تشير الأدبيات إلى العديد من التحديات التي تجابه المجتمعات الإنسانية في توجيهها نحو المستقبل، والتي أحدثت تغييراً كبيراً في طريقة التفكير، وتفسير الحقائق، وفي الاتجاهات، وفي علاقات القوة، والأبنية ذات التأثير الكبير على مستقبل المجتمعات، ومن أهم هذه التحديات: الثورات المعرفية والمعلوماتية، والديموغرافية، والعولمة والمحلية، والعلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية والتقنية، والجماليات والابتكار، والسياسية، والأيكولوجية، بالإضافة إلى الثورة في القيم (القيمية).^[٤٤]

وقد توقع (Beare & slayghter) أن يشهد القرن ٢١ مجموعة من التحديات التي يمكن أن تواجه المستقبل، والتي من أهمها: [٤٥]

- تطور النانوتكنولوجي والآلات الدقيقة ستقلب النظم الاقتصادية رأساً على عقب، وتحدث تحولات في البنيات الطبيعية والمشيدة.
- من المحتمل أن يصبح الإرهاب النووي والأصولي أسوء من ذي قبل، وبالتالي فإنه من المحتمل أن تتغير أفكارنا الحالية عن الامن والحدود القومية والرحلات الجماعية.
- قد تتآكل قوة الدولة القومية المهيمنة، ومن ثم فإن مسلماتنا عن السياسية العالمية، عن الأمة، والحكومة، عن من يتخذ القرارات من أجل الصالح العام سوف يعاد التفكير فيها مجدداً.

والعولمة في أبسط معانيها فرض نمط أو نموذج معين على كل الناس والقضاء على الخصوصية الحضارية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، يرى بعضهم أن العولمة اقتصادياً صراع وتنافس على الأسواق، وأنها تسويق عالمي للمنتجات والسلع والأفكار والنماذج، أو أنها تعني خلق السوق العالمية الواحدة لتجعل العالم كقرية صغيرة، أو أنها تصدير السلبيات الثقافية والنفائات والحضارة الغربية أو أن العولمة ضد الأقلمة. [٤٦]

ويرى آخرون أن العولمة ثقافياً تعني النظام العالمي الجديد، أو الكونية الكوكبية، من أجل فرض منظومة ثقافية ما لمجتمع ما على كافة المجتمعات البشرية بوسائل وأساليب مختلفة ولأغراض شتى. [٤٧]

ويعزز الترابط في النظام العالمي الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي، ولكنه يسهل انتقال عدوى الصدمات، فعندما تنقطع سلاسل التوريد العالمية في مكان معين، لا تقتصر آثار الانقطاع على سكان هذا المكان، فقد كان للأزمة المالية الآسيوية مثلاً في عام ١٩٩٧، انعكاسات مدمرة على المنطقة وخارجها، وهزّ الانهيار الذي أصاب مصارف نيويورك في عام ٢٠٠٨، العواصم المالية في العالم، وأدى إلى ركود عالمي لا تزال آثاره تتفاعل، والبلدان والأفراد غير مجهزين للتصدي للصدمات العالمية، كما أنّ بعض السياسات التي اعتمدت حتى الآن ولدت مخاطر جديدة. [٤٨]

وقد أدت العولمة إلى تحول في منظومة المعرفة العالمية وتمركز الأفكار والموارد، وأصبحت المؤسسات التعليمية تدار عبر حدود وفضاءات مؤقتة، ويمكن تحديد تأثيرات العولمة فيما يلي:^[٤٩]

- وجود مؤسسات تعليمية أجنبية عالمية في داخل البلدان النامية على وجه العموم ودول المجلس على وجه الخصوص مما يزيد من حدة المنافسة لمؤسسات التعليم الوطنية والتفوق عليها.
 - انحسار دور الحكومات في دعم مؤسسات التعليم الرسمية وعدم قدرتها على زيادة الرسوم لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وغياب دور الحكومات في صياغة الإستراتيجيات والأهداف.
 - تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية.
 - احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأساسية والإنسانية.
 - قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم ودخوله منافساً للتعليم العام وعلى أسس تجارية ربحية.
 - عدم ضمان جودة التعليم المقدم من المؤسسات التعليمية الخاصة والأجنبية.
- وأصبحت البيانات تدريجياً أكثر تأثيراً في المستقبل القريب للمعلمين والإداريين، بما توفره من فهم أفضل لاحتياجاتهم الأكاديمية والاجتماعية، وقادة مؤسسات التعليم تكون قادرة على تطبيق البيانات التحليلية العصرية من أجل اتخاذ قرارات حيوية عن كيفية مساعدة أفضل الطلاب للوصول إلى التميز الأكاديمي أو المهني في مجالات تخصصهم.
- قد وصلت الدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي^[٥٠].

ويتسم الاقتصاد القائم على المعرفة بالمرونة وسرعة التغير والتطور لتلبية احتياجات الانفتاح والمنافسة العالمية؛ بالإضافة إلى: [٥١]

- أنه كثيف المعرفة.
- يركز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري.
- يعتمد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
- التعلم والتدريب المستمر يُمكن من مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
- تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
- امتلاك القدرة على ابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تعرفها الأسواق من قبل.
- الارتباط بالذكاء والقدرة الابتكارية والخيال لتحقيق ما هو أفضل.

ولم تعد الثروة هي ما تملكه دولة من ذهب أو مواد خام وطبيعية بقدر ما أصبحت هي القدرة على الإبداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات أي أن البشرية وصلت إلى عصر أصبحت فيه المعلومات أساس التحضر والقوة، وهذا التحدي التقني يمثل ثورة جديدة تعتمد فيه العملية الإنتاجية والخدمية على العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والهندسية والكيمياء الحيوية والذكاء الاصطناعي. [٥٢]

ومن المتوقع تراجع واضمحلال النظم القمعية التي تكبح الابتكار والموارد اللازمة لاستغلاله، مثل التعليم والانترنت وسيادة القانون وحرية الصحافة وحقوق الإنسان، واستبدالها بنظم جديدة ديمقراطية موجهة للمستقبل، تدفعها قدرة الأفراد على تعزيز تقدم حياتهم، بالوصول إلى التكنولوجيا الضرورية لكي يكونوا مبدعين ومنتجين، ويزيدوا الرخاء، فالارتباط حتمي وعميق بين الابتكار والحرية سيشكل المستقبل.

ويتميز مجتمع المعرفة بسمات وخصائص عديدة أهمها: انفجار المعرفة وتوظيفها، التسارع في المعرفة وتدققها، والتطور التكنولوجي وتطبيقاتها، واستثمار الوقت وتجويده، وتطوير

البحث العلمي بجوانبه النظرية والتطبيقية، وتوفير المستلزمات للبحث ودعمه، وزيادة توليد المعرفة، وتطبيق الجودة الشاملة وإتقان إدارتها. [٥٣]

فمجتمع المعلومات العالمي بأشكاله وتنظيماته وصناعاته وخدماته ونسق معاييرها يعتمد على التطور النوعي والكمي للمعلومات، وإمكانية السيطرة على مصادرها وتوظيفها في صياغة المستقبل، والمعرفة ستكتسب في المستقبل من خلال: التعليم والتعلم والبحث العلمي والتطور التقني، وسيكون النمو الاقتصادي من خلال التطبيق المنهجي للمعرفة في الأغراض الاقتصادية. [٥٤]

وقد أصبحت الحاجة ملحة بشكل متزايد نتيجة لتلك التقنيات والتطورات الهائلة في حقل المعلومات والاتصالات المعاصرة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة. [٥٥]

وسيكون من الصعب كسب قيادة سوق أو صناعة والحفاظ عليها بدون استثمار كبير في البحث والتطوير، والتعليم، والتدريب، والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

٢- التحديات الإقليمية:

يمر المجتمع الدولي بموجة من الإرهاب والعنف التي تجتاح مناطق عديدة من العالم، ويرتكز أغلبها في دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

وقد تتسبب النزاعات والحروب بصدمات على مستوى الأمن المجتمعي وأمن الإنسان، ويهدد العنف المذهبي والإرهاب والصراع بين الطوائف والاتجاهات المعرفية والدينية والسياسية المختلفة وتحول الحركات الاحتجاجية إلى العنف، حياة الناس وسبل عيشهم. [٥٦]

من هنا أصبح التغيير الذي كانت تنادي به قوى المعارضة العربية من عقود دون جدوى هدفا وشعارا أميركيا، وأصبحت الدول العربية تتبارى في إطلاق مشاريع التغيير ومبادراته الداخلية والإقليمية، الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية.

وقد أجرت واشنطن مراجعة جذرية لسياساتها الشرق أوسطية قلبت خياراتها التقليدية جميعا رأسا على عقب، فلم يعد الهدف الرئيسي الحفاظ على الوضع السياسي والإقليمي القائم ولكن تغييره على جميع المستويات، وهو ما أطلق عليه المحللون السياسيون خطة إعادة تشكيل المنطقة، بما تعنيه من إعادة تشكيل المناخ السائد فيها، ومحوره تصفية الإرث الأيدولوجي

والتنظيمي والجيوسياسي القومي العربي وفرض تصورات تتفق ومنطق ميزان القوى والعلاقات الدولية التقليدية، سواء ما تعلق بالعلاقات العربية العربية أو العلاقات الإسرائيلية.^[٥٧] وقد دخلت الولايات المتحدة الأميركية حقبة جديدة من التنافس الدولي ما يجعلها أكثر شراسة وحراكا في محاولاتها تعزيز هيمنتها على المنطقة العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية باعتبارها، بموقعها وثرواتها النفطية، مدخلا مهما لتسهيل الهيمنة الأميركية على النظام الدولي.^[٥٨]

وفي هذه المرحلة بذلت الولايات المتحدة جهودا حثيثة لفرض هيمنتها كقطب أوجد على العالم، ساعية إلى ذلك من خلال: محاولة ملء الفراغ في دول أوروبا الشرقية، كي تتمكن من التدخل في شؤون القارة الأوروبية، والسيطرة على دول آسيا الوسطى المنسلخة عن الاتحاد السوفييتي، لاستخدامها، في الضغط على روسيا وخلق المتاعب لها في أكثر من مجال؛ بالإضافة للسيطرة على ثرواتها من النفط والغاز، الذي تمتلك كمية كبيرة منه؛ أما في منطقتنا العربية فقد اتجهت الإدارة الأميركية نحو تعزيز هيمنتها على العالم العربي من خلال العمل على إقامة نظام شرق أوسطي جديد، على أسس اقتصادية وأمنية وسياسية وإثنية وبغض النظر عن هويته الثقافية، بحيث يكون هذا النظام أكثر ملاءمة للمصالح والسياسات الأميركية، ويتيح المجال لإسرائيل لتكون بمثابة محور هذا النظام والتحكم باليافته.^[٥٩]

وتبدو الإدارة الأميركية مصرة على خلط أوضاع المنطقة لفرض مخططاتها فيها ووضع يدها على هذه المنطقة الإستراتيجية للعالم وللعلاقات الدولية، بسبب موقعها الجغرافي ومخزونها الكبير من النفط والغاز الذي يمثل ثلثي المخزون العالمي، وتبين المعطيات أن العراق وحده، مثلا، يمتلك ١٣٠ مليار برميل من النفط، في ٧٣ حقلا لا يستثمر منها الآن إلا حوالي ١٥ حقلا، وأنه يمتلك حوالي ١٥٠-٢٥٠ مليار برميل من النفط في المخزون الاحتياطي وهذا ما يفسر الجهد المحموم لأميركا في احتلال العراق ووضع يدها على نفطه للتحكم في توزيعه وأسعاره.^[٦٠] وخلال الحرب في العراق تأسست كثير من الجماعات السنية المسلحة التي أرادت كل منها مقاومة قوات المحتلين (قامت الولايات المتحدة الأميركية بالاحتلال بمساعدة بريطانيا وأستراليا وبعض الدول المتحالفة معها حسب اتفاق مجلس الأمن ١٤٨٣ لحالة العراق في عام

٢٠٠٣)، وفي ١٥ يناير ٢٠٠٦ صدر بيان حل مجلس شورى المجاهدين، وتشكيل ("دولة العراق الإسلامية" "ISI") التي تهدف لإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية.^[٦١] وكان الهدف الرئيسي لدولة العراق الإسلامية إقامة الخلافة في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق، ثم بعد دخول الحرب الأهلية السورية أعلنت مفهوم إقامة الخلافة أيضا في المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا، ووسعت دولة العراق الإسلامية أعمالها في هذه المنطقة لإقامة سيطرتها.^[٦٢]

وفي عام ٢٠١٣ تم توحيد دولة العراق الإسلامية وتنظيم جبهة النصر. سمي التشكيل الجديد بـ "الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)" (The Islamic State in Iraq, Syria "ISIS")، وتمثل "داعش" تهديدا إرهابيا حديثا لجميع الدول العالم، بالمقاتل الكثيرة وبالغنف وبالأعمال الإرهابية، ورغم وجود أغلبية مسلمة في منطقة العالم العربي، لا ينجو سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العنف والإرهابية والمقاتل. بالإضافة إلى إيران وأفغانستان وباكستان، وكذلك يحاولون مد نفوذهم إلى مناطق جنوب آسيا وآسيا الوسطى التي يسكن فيها عدد كبير من المسلمين، وقد تفهم الاتحاد الأوروبي التهديد الإرهابي المحتمل، وتترك روسيا الاتحادية التهديد المحتمل لأنها وسيادتها.^[٦٣]

ويلاحظ مع القلق أن حقول النفط والهياكل الأساسية المتصلة بها الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش" تدر إيرادات تدعم جهود التجنيد التي تضطلع بها ويعزز قدرتها العملياتية على تنظيم الهجمات الإرهابية وتنفيذها.

وتعتبر كثير من دول العالم "داعش" تهديدا إرهابيا دوليا قتل الآف الأشخاص، في المقام الأول تتمثل إقامة هذه الخلافة الإسلامية الخطر العملاقي للعالم العربي، لذلك يجب على دول هذه المنطقة أن توحد جهودها لمكافحة داعش، والآن سيهدد هذا التنظيم مناطق العالم المختلفة بينها جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأوروبا وغيرها من المناطق، ولذا لابد من تنسيق جهود دول العالم وتعاونها لمواجهة داعش، في إطار المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.^[٦٤]

إن مواجهة هذه التنظيمات لا يمكن أن تكون عبر قرارات واستراتيجيات عسكرية وأمنية فقط، وإنما عبر إرادة سياسية وتنمية الموارد الاقتصادية، واحترام الأفكار والعقائد المختلفة.^[٦٥]

ويجب على النظام الإقليمي العربي أن يتحرك لدرء مخاطر هذه الأحداث والصراعات، أو على الأقل التخفيف من وطأتها بعد وقوعها، وهو ما يفرض على الدول العربية تحية الخلافات العالقة بينها جانباً، والتفرغ لما هو أخطر من هذه الخلافات باعتبار أن الجميع في مركب واحد، وما سيحدث لدولة سيمتد أثره إلى باقى الإقليم العربي، مع ضرورة الاهتمام بقضايا الإصلاحات الداخلية وتنمية شعوبها تعليمياً ومهنياً، وذلك باعتبار الشعوب الضامن الوحيد لاستمرارية الوحدة العربية والقدرة على مواجهة التحديات.

٣- التحديات المحلية:

تبلغ المساحة الإجمالية لدول الخليج العربية ١,٠٣١,٩٣٥ ميل مربع، كما يبلغ إجمالي عدد السكان بها ٤٦.٧ مليون نسمة تقريباً، وتتراوح نسبة غير المواطنين منهم بين ٣٢.١% : ٨٨.٥%، وتبلغ نسبتهم من جملة سكان الوطن العربي ١٢.٩٨%، كما يبلغ إجمالي الناتج المحلى لدول المجلس ١,٥٢٦,٧٢٦ مليون دولار، ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من ٢١٥٦٠ : ١٠٨٨٨٦ دولار. ويتضح ذلك في الجدول التالى:

جدول يوضح المؤشرات السكانية لدول الخليج العربية

السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	قطر	
٢٩١٩٦	٨٢٦٤	٣٠٦٥	١١٩٥	٣٢٩٥	١٧٣٣	عدد السكان (بألف نسمة)
٣٢,١	٨٨,٥	٦٤,٤	٥١,١	٣٨,٩	٨٥,٤	نسبة السكان غير المواطنين %
١٣,٠	١١٦,٤	١٧٢,٠	١٦٧٨,٤	١٠,٦	١٤٩,٣	الكثافة السكانية (فرد/كم ^٢)
٧,٩	٢,٣٧	٠,٩٨	٠,٣٣	٠,٩٢	٠,٤٨	نسبة السكان من جملة سكان الوطن العربي %
١٥٦٢٧٥	١٦٤١٢٧	٢٥١٤٤	١٠١٣٣	٢٣٦٢٠	٢٢٢٧٢	إجمالي الواردات (مليون دولار)
٧٢٧٣٠٧	٣٣٨٩٢١	١٥٨٦٠٥	٣٠٤٥٥	٧٩٠٣٦	١٩٢٤٠٢	الناتج المحلى الإجمالي (مليون دولار)
٢٤٩١١	٤٠٦٩٢	٥١٧٤٧	٢٤٤٢٨	٢١٥٦٠	١٠٨٨٨٦	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (دولار)

المصدر: جامعة الدول العربية (٢٠١٣): الدول العربية أرقام ومؤشرات

وهذه الدول ومنذ نيل استقلالها السياسي وبرغم وجود اختلافات هيكلية باقتصادياتها جراء اعتمادها على مورد أساسي واحد خلال العقود الماضية، إلا أنها تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات سواء على مستوى الرفاه الاقتصادي أو الارتفاع بنصيب الفرد من الدخل القومي، أو الرفاه الاجتماعي ممثلاً في الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة لمواطني دول المجلس.

جدول يوضح نسبة إنتاج وإحتياطي النفط والغاز في الدول العربية وباقي دول العالم

الدول العربية أعضاء الأوبك	الدول العربية غير أعضاء الأوبك	باقي دول العالم

إنتاج النفط	٢٧٪	٤٪	٦٩٪
احتياطي النفط	٥٦٪	٢٪	٤٢٪
إنتاج الغاز الطبيعي	١٤٪	٣٪	٨٣٪
احتياطي الغاز الطبيعي	٢٦٪	٢٪	٧٢٪

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (٢٠١٣): التقرير الإحصائي السنوي

يتبين من الجدول السابق سيطرة الدول العربية على حوالي ٥٨٪ من إجمالي احتياطي النفط في العالم، بالإضافة ٢٨٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم؛ كما يبلغ إنتاج الدول العربية من البترول ٣١٪، بالإضافة ١٧٪ من الغاز الطبيعي من إجمالي الإنتاج العالمي، هذا وقد بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تلمس طريق تطورها منذ أصبحت عضواً في منظومة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فتغيير المجتمع الخليجي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وحدث التطور والنماء الاقتصادي؛ وتحسن مستوى دخل الفرد، وصاحب ذلك اهتمام بالتعليم والصحة وأنظمة الرفاه الاجتماعي، وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

جدول يوضح إنتاج واحتياطي النفط والغاز الطبيعي لدول الخليج العربية

السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	قطر	
٩٣١١	٢٥٦٤	٩٨٤٩٥٩	١٩٠	٨٨٥	٢٦٧٦٨٩	إنتاج النفط الخام (ألف برميل/ يوم)
٢٦٥,٤	٩٨	١٠١,٥	٠,١	٥,٥	٣	احتياطي النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)
٨٣٣٧	٥٠٢٠٠	٤٨٥٥٠٥	١٥١٣	١٢٢٨٥٢١	٤٦٠٦١١٣	إنتاج الغاز الطبيعي (مليار قدم ^٣ / يوم)
٢٨٣	٦٠٩١	٠٠	٩٢	٩٥٠	٨٧٢	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر ^٣ نهاية السنة)

المصدر: جامعة الدول العربية (٢٠١٣): الدول العربية أرقام ومؤشرات

يتضح من الجدول السابق أن النفط والغاز الطبيعي يمثل المورد الاقتصادي الأول والضلع الأساسي في قائمة الموازنة العامة للدولة، وهذا يفسر التشابه بين خصائص سوق العمل والعمالة الوافدة، ودرجة التنوع في مصادر الدخل غير النفطي، وغيرها، إلا أن دول المجلس تتصف، من ناحية أخرى، في تشابه درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وبالتالي تشابه درجة تعرضها للصدمات الخارجية، وتواضع أهمية الصادرات غير النفطية، حيث الاعتماد على مورد طبيعي ناضب، هو النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول يوضح والتوزيع القطاعي قوة العمل في دول الخليج العربية

قطر	عما ن	البحري ن	الكويت	الإمارات	السعودية	
١٤٦ ٧	٢٠ ٠١	٩٥٨	٢٣٣ ٥	٣٢٦٣	٢٠٣٢ ٠	حجم القوة البشرية (ألف)
١٣٤ ٧	١٢ ٤٥	٧١١	١٨٠ ٠	٢٥٦٠	١٠٩٩ ٨	اجمالي قوة العمل (ألف)
٠,٥	١٤, ٠	٤,٠	٣,٦	٤,٢	٥,٥	معدل البطالة (١٥ سنة فأكثر)%
١٣, ٧	١٨, ٧	١٣	٢٣,٧	٢٧,٥	١٩,٩	أصحاب المهن الفنية والعملية %
٣,٢	٤,٧	٧,٨	٦,٧	٧,٦	٣,٥	المديرين والإداريين ومديرو الأعمال %
٤,٩	٤,٩	٦,٠	٥,٤	٧,١	٧,٢	المشتغلون بالكتابة %
	٤,٨	٤,٠	١٣,١	٤,٨	٨,٧	المشتغلون بأعمال البيع %
٦,٦	١٨, ٩	٢٤,٣	٣١,٤	١٥,٨	٢٥,٢	المشتغلون بأعمال الخدمات %
٠,٨	٥,٥	١,٥	١,٠	١,٨	٤,٨	المشتغلون بالزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد البر والبحر %
٤٧, ٨	٣٦, ٠	٤١,٧	٨,٨	١٧,٤	٢٥,٢	المشتغلون بأعمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والعتالون %
٢٣, ٠	٦,٩	٠,١	١٣,٨	أصحاب مهن غير واضحة التوصيف %
المصدر: جامعة الدول العربية (٢٠١٣): الدول العربية أرقام ومؤشرات						

ويوضح التوزيع القطاعي لقوة العمل صورة التوزيع النسبي للاستخدام في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، كما يوضح مدى اعتماد المجتمع على نشاط اقتصادي دون آخر، والنمط السائد في هذا المجتمع أو ذلك من خلال عدد العاملين فيه، إذ يستحوذ قطاع الخدمات والأعمال الإدارية على جزء كبير من قوة العمل في دول المجلس، أما القطاع الصناعي والإنتاجي رغم دعم الدولة وتشجيعها للعمل في هذه القطاعات إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، حيث إن المؤشرات تبين أن التوزيع المهني للقوى العاملة الخليجية يعاني من اختلال، حيث أن نسبة المهنيين والفنيين الذين يقع على عاتقهم تحقيق التحول التنموي المنشود.

وقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدما كبيرا على صعيد التعليم، ولكن هناك المزيد الذي يتعين القيام به، وإدراكا من السلطات لهذه القضية، كرست جهودها لرفع معدلات الالتحاق بالتعليم على مدار العقد الماضي، لكن هذه الجهود اتجهت نحو الثبات في الآونة الأخيرة، ويجري حاليا تحسين جودة التعليم من خلال زيادة التعليم الفني والدخول في شراكات مع الجامعات الدولية ذات السمعة الطيبة. ومع ذلك، وباستثناء المملكة العربية السعودية

والإمارات العربية المتحدة، فإن الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أقل مما هو عليه في البلدان مرتفعة ومتوسطة الدخل الأخرى، وتستغرق هذه الاستثمارات وقتاً أيضاً حتى تؤتي ثمارها، ولن تؤثر إلا على الجيل القادم من الداخلين إلى سوق العمل.

جدول يوضح مؤشرات التعليم في دول الخليج العربية

قطر	عمان	البحرين	الكويت	الإمارات	السعودية	
٣,٣	١١,٧	١٢,٣	٠٠	٥,٣	١٢,٦	نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) %
٢١٩٥	٦٥٢٠	١٨٧٥	٥٨١٥	٨١١٨٤	٦٤٩٢٣٥	عدد طلاب المدارس في كافة المراحل
٥٢	٠٤	٠٥	٤١	٩	١	
٢١٥٧	٥٧٣٦	١٦٧١	٧٠٠٧	٥٠٧٨٦	٤٢١٢٢٥	عدد المدرسين
٢	٨	٦	١	٥٠٧٨٦	٤٢١٢٢٥	
١٠	١١	١١	٨	١٦	١٥	عدد الطلاب لكل مدرس
٩٤٨٦	٢٣٣٤	٧٦٩٧	٢٢٣٦	٣٤٥١٢	٢٦٩٧٦٦	عدد ألقصول
٢	٢	٢	٨	٣٤٥١٢	٢٦٩٧٦٦	
٢٣	٢٨	٢٥	٢٦	٢٤	٢٤	عدد الطلاب لكل قصل
٢٣٢٢	١٠٦٨	١٨٨٠	٤٩٤٨	١٠٩٤٣	١٠٢١٢٨	عدد الطلاب في التعليم الجامعي وما فوق
٦	١٢	٢	٦	٥	٨	

المصدر: جامعة الدول العربية (٢٠١٣): الدول العربية أرقام ومؤشرات

يتبين من الجدول السابق أن نسبة الأمية في دول مجلس الخليج العربية تتراوح بين ٣.٣٪: ١٢.٦٪، كما بلغ إجمالي عدد طلاب المدارس في كافة المراحل التعليمية ٨٩٤٤٨٠٢ طالباً، في حين بلغ عدد المدرسين ٦٣٧٧٣٨ مدرس، وبلغ معدل الطلاب للمدرسين ٨: ١٦ طالب/مدرس، وهي نسبة جيدة ومقبولة على المستوى الدولي في إتاحة جودة التعليم، ويتضح أيضاً أن إجمالي عدد ألقصول الدراسية ٣٦٧١٧١ فصلاً، وبلغ معدل كثافة ألقصول ٢٣: ٢٨ طالب/فصل، وهذا مقبول أيضاً بالنسبة لمستوى جودة إتاحة التعليم، كما بلغ عدد الطلاب في التعليم الجامعي وفوق الجامعي ١٣٢٩٠٤٩ طالباً، وهذا يؤكد إهتمام دول الخليج العربية بالتوسع في إتاحة وتوفير التعليم لمواطنيها.

إن التعليم وتوافر مهارات تكنولوجياية يؤمن خيارات مهنية ذات قيمة كبرى وإمكانية أعلى لكسب المال، كما أن مهارات إدارة النقود مهمة للنجاح، ولذا فإن مهارات الاستعداد للمستقبل تتمثل في: [٦٦]

- وجهة نظر إيجابية عن المستقبل .
- الارتباط بالأسرة والجماعة، والالتزام بالقيم.

- مستوى تعليم أعلى.
- اكتساب العلم والمهارات التكنولوجية.
- مهارات الوعي المالي وإدارة النقود الشخصية.

وتواجه الجامعات العربية بوصفها مؤسسات للتعليم العالي العديد من التحديات بعضها خارجي يفرضها الواقع الدولي والتحولت العالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية، والتي منها استحداث نظم تعليمية حديثة مثل التعليم عن بعد، وتطور مجالات البحث العلمي، وتزايد استخدام الوسائط الإلكترونية في الجامعة، وزيادة التعاون العلمي بين مؤسسات التعليم العالي، وتدويل التعليم، وبعضها الآخر مجموعة التحديات الداخلية الخاصة في المجتمعات المحلية التي تقدم هذه الجامعات خدماتها فيها؛ والتي منها ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات، وتزايد الطلب الاجتماعي عليها، وصعوبة التوازن بين الكم والنوع في منظومة العمل في هذه المؤسسات، وصعوبة التكيف مع متطلبات السوق في هذه المجتمعات، وضعف مخرجات المؤسسات المتمثلة في الأعداد الهائلة من الخريجين غير الملائمين لمستجدات العصر في ظل تغيير طبيعة وأشكال مهن المستقبل.^[٦٧]

ولا يزال تحسين مهارات العمالة الأقل تعليماً والموجودة بالفعل في القوى العاملة يشكل تحدياً، وتشير التجارب الدولية إلى أنه قد يكون من الصعوبة بمكان معالجة البطالة الناتجة عن ضعف في العملية التعليمية من خلال الإنفاق العام على التدريب أثناء العمل.^[٦٨]

لم تقترن التحسينات المدخلة على التعليم بزيادة إنتاجية العمالة في مجلس التعاون الخليجي، فعلى سبيل المثال، شهدت البحرين وقطر والإمارات زيادات كبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم وتحسينات في جودة التعليم، ولكن إنتاجية العمالة انخفضت على مدار العقد الماضي، ومن ناحية أخرى، يبدو أن الكويت وسلطنة عُمان متأخرتان عن اللحاق بالركب في مجال التعليم، ولكنهما شهدا زيادة في معدل توظيف المواطنين في القطاع الخاص، كما تشهد الكويت ارتفاعاً في إنتاجية العمالة، والمملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد الذي شهد تحسينات في تعليم المواطنين فضلاً عن ارتفاع الإنتاجية الكلية للعمالة، الأمر الذي يشير إلى أن المواطنين المتعلمين يساهمون في زيادة الإنتاجية، وبينما قد تبدو هذه الاتجاهات العامة مخالفة للبدئية، فإنها قد تشير إلى وجود قيود مؤسسية يتعذر معها كفاءة الاستفادة من إرث المال البشري (بما في

ذلك الإناث) أو إلى عدم قدرة النظام التعليمي على توفير ما يكفي من المهارات اللازمة لاحتياجات العمل.^[٦٩]

ويمكن معالجة عدم اتساق المهارات من خلال زيادة التركيز على التدريب المهني، فمن شأن نظام التعليم المزدوج، الذي يجمع بين التلمذة الصناعية والتعليم المهني الرسمي، أن يكون فعالاً في معالجة عدم اتساق المهارات، ويُطبَّق نظام التعليم المزدوج في ألمانيا حيث ساعد على تحقيق التوافق بين التدريب من جهة واحتياجات أرباب العمل من الجهة الأخرى وساعد على خفض معدلات البطالة وتحقيق النجاح في الصناعة التحويلية عالية الجودة.^[٧٠]

وفي عام (٢٠٠٠) استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تحقيق تقدم كبيرة في عملية التكامل الاقتصادي من خلال وضع مشروع لإنشاء الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالإضافة إلى وضع خطة عمل وجدول زمني لإصدار العملة الموحدة لدول المجلس، كما استطاعت الهيئات النقدية بهذه الدول التوصل بصورة نهائية إلى اتفاقية بشأن معايير التقارب الاقتصادي وطرق قياسها ومستويات هذه المعايير، وكان من المخطط انجاز هذه المعايير خلال ألفترة من عام (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وهو العام الذي كان يفترض أن يشهد إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وإنشاء الاتحاد النقدي، وتعزيز قدرة النظم الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية نظراً لأن حرية حراك العمالة بين دول مجلس التعاون الخليجي سيعد واحداً من العناصر الأساسية التي سُسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، فضلا عن هذا فإن مسألة حراك العمالة بين دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر استجابة للتأثيرات الناجمة عن العولمة وحراك العمالة على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى الضغط على الدول لتبني تشريعات تعكس قوانين العمل الدولية مما يسمح بإيجاد لوائح تتسم بدرجة أعلى من المرونة والتوجه نحو السوق بالإضافة إلى تيسير حراك العمالة وتوظيفها بين دول مجلس التعاون الخليجي.^[٧١]

إن تحول أي دولة إلى مجتمع ابتكاري لا يتحقق بمجرد نقل أي من التجارب الناجحة وإنما يتم في إطار التفاعل الإيجابي بين موارد هذه الدولة وإمكاناتها البشرية وقدراتها العلمية واهتماماتها البحثية المرتبطة بالتنمية لخلق بيئة ابتكارية مستدامة. وقد أوضح مؤشر الابتكار

العالمي (The Global Innovation Index GII)، أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع مستوى تصنيف الدول في المؤشر مع تزايد مستويات دخلها، وقسم الدول إلى مجموعات ثلاث، هي: [٧٢]

- **رواد الابتكار**، وجميعها من الدول ذات الدخل المرتفع التي نجحت في خلق نظام ابتكاري مترابط يستند على بنى تحتية داعمة لرأس المال البشري، ومن ضمنها الدول ذات أفضل (٢٥) تصنيفا في مؤشر GII، ولا تتضمن هذه المجموعة أيًا من دول مجلس التعاون.
- **الساعية إلى تعلم الابتكار**، وهي دول تشهد ارتفاع مستويات الابتكار، نتيجة للتحسينات التي أدخلتها على كل من الأطر المؤسسية والقوى العاملة المدربة، وبنى الابتكار التحتية، ومجتمعات الأعمال. وعدد دول هذه المجموعة (١٨) دولة جميعها من الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط، ولا تدرج أي من دول مجلس الخليج ضمن هذه المجموعة.
- **الأداء الضعيف في مجال الابتكار**، (٨) من الدول ذات الدخل المرتفع، و(٢٠) من ذوات الدخل المتوسط تعاني نسبيًا من ضعف في الأداء في مجال الابتكار، فعلى الرغم من أنها تتمتع بمقومات الابتكار، وفقا لمعطيات مستويات الدخل، إلا أنها تعاني من نقاط ضعف في نظم الابتكار المطبقة، وضم مؤشر GII (٥) من دول المجلس ضمن هذه المجموعة هي قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والبحرين.

وقد بدأت دول مجلس التعاون تولى أهمية خاصة لدور العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في إنشاء وتطوير عديد المؤسسات الداعمة للاقتصاد المعرفي، والتي نذكرها منها على سبيل المثال لا الحصر: [٧٣]

- **صندوق البحث والتطوير الخليجي**: مبادرة خليجية تهدف زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، من خلال صندوق يقوم برصد ودراسة المشاريع الصناعية والتكنولوجية الناجحة على مستوى الخليج مكون من طاقم رفيع التأهيل والخبرة في قطاع التكنولوجيا والتصنيع والتمويل ويعمل كجهة ممولة لهذه المشاريع، بالإضافة إلى دراسة مخاطر البحث والتطوير من الناحية المالية.
- **جائزة الابتكار والإبداع للشباب الخليجي**: جائزة سنوية على مستوى دول الخليج تنظمها إحدى العواصم الخليجية، تهدف إلى تحفيز الأفراد والشركات للإبداع في المشاريع

التجارية والصناعية والتكنولوجية. فعلى سبيل المثال: يُنظر إلى التحديات التي تواجه قطاع معين، وعلى ضوءه يتم تخصيص مبلغ محفز وداعم لمن يحل هذا التحدي، وبعد الفوز بالجائزة يتم دعم هذا الابتكار أو المنتج في الأسواق الخليجية.

- **مؤتمر شباب الإبداع والابتكار:** يعقد مؤتمر سنوي على مستوى الشباب الخليجي والأفراد المستثمرون والجامعات لكي يتم تبادل الخبرات بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والممولون والقطاعات الصناعية.
- **فكرتي أمانة:** سياسة تشريعية من قبل الأمانة العامة لدول الخليج لحفظ الملكية الفكرية لبراءات الاختراع للشباب، وتوفير الدعم اللازم للفكرة بعد تقويمها من قبل المختصين.
- **صناديق تمويل للأبحاث والتطوير:** تقوم حكومات الخليج بفرض سياسة تحفيزية للقطاع الخاص عن طريق فتح المجال لرجال الأعمال الخليجيين في المساهمة بجزء من رؤوس أموالهم لدعم المشاريع والبحث والتطوير في مؤسسات التعليم العالي، في حين تقوم الحكومة بدعم رجال الأعمال المساهمين وذلك بتسهيلات ومعاملة خاصة كنوع من التشجيع.
- **مشروع مدارس التكنولوجيا والتقنية الخليجية:** تنشئ مدارس التكنولوجيا والتقنية على مستوى دول الخليج، للمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية على مناهج الابتكار والإبداع والبحث العلمي، لترسيخ هذه المفاهيم في عقول النشء، وتهيئتهم منذ الصغر على ثقافة الاختراعات في مجالات التكنولوجيا.

وتشكل دول مجلس التعاون ثقلا اقتصاديا مكنها من أن تمارس دورا، وأن تُحدث تأثيرا في منظومة الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل منها محط أنظار ومتابعي هذا الشأن وما يرتبط به من سياسات ودراسات ومبادرات من داخل دول المجلس وخارجها، وقد أوضح مؤشر الابتكار العالمي GII لعام ٢٠١٣ المراكز التصنيفية والنقاط التي حققتها دول مجلس التعاون في كل من مؤشر الابتكار العالمي ومؤشره الفرعيين ومعدل كفاءة الابتكار IER، وذلك من أصل (١٤٢) دولة والتي جاءت كما الجدول أدناه: [٧٤]

جدول يوضح المراكز التصنيفية لدول مجلس التعاون

معدل كفاءة	المؤشر الفرعي	المؤشر الفرعي لمدخلات	مؤشر الابتكار العالمي GII ٢٠١٣	GII 2012	دول مجلس التعاون
------------	---------------	-----------------------	--------------------------------	----------	------------------

		الابتكار	النقاط	التصنيف		
١٣٣	٨١	٢٦	٤١,٨ ٧	٣٨	٣٧	الإمارات العربية المتحدة
٦١	٤٤	٤٤	٤١,٢ ١	٤٢	٤٨	المملكة العربية السعودية
٩٧	٥٢	٣٨	٤١,٠ ٠	٤٣	٣٣	دولة قطر
٨	٣٦	٧٤	٤٠,٠ ٢	٥٠	٥٥	دولة الكويت
١٢٣	٩٠	٤٧	٣٦,٣ ١	٦٧	٤١	مملكة البحرين
١٣٤	١١١	٥٣	٣٣,٢ ٥	٨٠	٤٧	سلطنة عمان

Source: Dutta, Soumitra. & Lanvin, Bruno (2013): The Global Innovation Index.

ويتضح من الجدول السابق مقارنة تصنيف دول المجلس بموجب مؤشر GII في العام ٢٠١٣، بما كانت عليه في العام ٢٠١٢، انخفاضاً في تصنيف أربع من دول المجلس، كان الانخفاض في اثنتين منها كبيراً، بينما التحسن في التصنيف سجل لاثنتين منها فقط، مما يدعو إلى مراجعة سياسات الابتكار في دول مجلس التعاون مجتمعة، وتحديد مواطن القصور ونقاط الضعف لإيقاف ما يمكن أن يحدث من تراجع مستقبلي، واتخاذ ما يلزم من تحسين بيئة الابتكار والتحول باقتصاديات دول المجلس إلى اقتصاد قائم على المعرفة يسهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل، وإقرار ما يلزم من آليات ومشاريع تقود إلى الارتقاء بمحفزات الابتكار في دول المجلس وتحسين بيئته، وصولاً إلى مخرجات نوعية ومستدامة.

ومعظم دول مجلس التعاون حصلت على تصنيف في مؤشر الابتكار العالمي يقل عما حققته نظيراتها من الدول، ممن تشترك معها في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita مما يشير إلى أن هناك مساحة أكبر يمكن لدول مجلس التعاون العمل من خلالها لتحسين أداء الابتكار فيها. الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى مراجعة متعمقة تصحيحية لمحفزات الابتكار في دول المجلس تكفل تخصيص ما تحتاجه منظومة الابتكار من موارد وضمان الاستفادة المثلى منها، مع ضرورة التقليل من الاعتماد على موارد دول المجلس الناضبة يوماً ما، مما يرسخ الأمن الاقتصادي والرخاء المعيشي ويجعلها أكثر استدامة واستقراراً، وهو هدف تصبو إليه الكثير من الدول وتعمل دول أخرى على تثبيت موقعها وتحسين مراكزها فيه.

وإذا كانت ألفة العلوم فإن مهنة التعليم هي أم المهن جميعاً؛ لأن العاملين في المهن كافة ما هم إلا من مخرجات النظم التعليمية بمختلف مستوياتها، كما أنها المهنة المعنية ببناء الإنسان، وهذه أهم عمليات البناء على الإطلاق، ومعنية باستثمار الموارد البشرية الذي يعد من أكثر الاستثمارات عائداً. [٧٥]

ويعتمد القطاع الخاص إلى حد كبير على توظيف العمالة الأجنبية، وقد أسفرت الجهود المبذولة لزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص عن نتائج مختلطة حتى الآن، فالعمالة الأجنبية في جميع دول المجلس تستحوذ على أكثر من ٢٢٪ من وظائف القطاع الخاص، وذلك على الرغم من تنفيذ حصص التوظيف التي تهدف إلى زيادة نسبة المواطنين في وظائف القطاع الخاص مع مرور الوقت، ولم تُسجل زيادة في نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص خلال العقد الماضي إلا في الكويت وعمان فقط، وفي المقابل، شهدت البحرين والمملكة العربية السعودية زيادة في نسبة العمالة الأجنبية في القطاع الخاص، وفي قطر، تهيمن العمالة الأجنبية بالكامل تقريباً على الوظائف كلها في القطاع الخاص. [٧٦]

والخصخصة في مفهومها الشامل: عملية متكاملة تعني التعامل في إطار الاقتصاد الحر والاندماج مع قوى السوق وإدخال آلياته في الأهداف والأساليب الإدارية والشروط التجارية الحاكمة كما أنها نظم موضوعة مسبقاً ومخططة ومتفق عليها للحصول على المخرجات أو الخدمة المطلوبة، والمشكلة الجوهرية التي تكمن في مؤسسات التعليم العربية أمام الخصخصة ما يلي: [٧٧]

- تكرار تخصصات مؤسسات التعليم الأهلية التي تقدمها الجامعات الحكومية وفي هذا هدر.
- الخوف من تدني مستوى الإعداد الأكاديمي لمدخلات مؤسسات التعليم الأهلية الأمر الذي قد يؤدي إلى تخريج كوادر أنصاف متعلمين أو شبه أميين.
- يخشى أن تكون بعض مؤسسات التعليم الأهلية بمثابة فروع لمؤسسات أجنبية تنقل صوراً ومؤشرات ثقافية غير منسجمة مع الواقع الوطني للدول.

ومن المتوقع أن يزداد عدد القوى العاملة في دول المجلس في المستقبل نتيجة لوصول الشباب إلى سن العمل، وارتفاع مساهمة المرأة في سوق العمل، وان استمرار الاعتماد الكبير على القطاع النفطي سيعيد عقبة أمام خلق المزيد من فرص العمل لكون هذا القطاع يعد قطاعاً يستخدم ألفن الإنتاجي كثيف رأس المال وليس كثيف العمل، ما يعني أن على هذه الدول خلق فرص العمل

من خلال صناعات كثيفة العمل وإلا فإن مشكلة البطالة ستصبح تحدٍ خطير أمام دول المجلس في المستقبل القريب.

ثانياً: التأثيرات والمضامين الناتجة عن تلك التحديات اقتصادياً ومهنيًا وتعليمياً. تعتبر القوى العاملة أهم عنصر من عناصر الإنتاج، والدعامة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والتقدم والرفاهية الاجتماعية وتوفير الحياة الكريمة للشعوب في أي مجتمع، بغض النظر عن توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وغير ذلك. ويتميز الوطن العربي بثروة الموارد البشرية وبوجه خاص نسبة عالية من الشباب مقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم، إذا ما تم تحويلهم من عبء ضاغط على الموارد إلى طاقة منتجة، وذلك من خلال تنمية قدراتهم وكفاءاتهم الإنتاجية وتزويدهم بالمهارات والخبرات والمعارف المتجددة. وقد دخلت البشرية عصراً أصبحت فيه المعلومات أساس التحضر والقوة، والتعليم يضطلع بمسؤولية كبرى لمواجهة التحديات والتقليل من مخاطرها أو التكيف معها، ولذا يجب التحول في التعليم من نظام تربوي يقوم على أساليب تدور في فلك اختزان الحقائق واسترجاعها إلى نظام تعليمي يعتمد على البحث والتحليل والإبداع. وعلى هذا فإن تعليم المستقبل يجب أن يضم العناصر التالية:^[٧٨]

- أن يرتبط باستخدام إستراتيجيات متعددة لتشجيع الإبداع لدى الطلاب وقدرتهم على التعامل مع المشكلات وحلها.
- أن يتضمن حق الطفل في الالتحاق بالمدرسة، والتعبير عن رأيه، والحصول على خبرات تعليمية جيدة والحصول على نتائج تعليمية قيمة.
- ينبغي أن يعكس عمل النظام التعليمي المرونة والتنوع من حيث حضور الطلاب، وفرص التعلم، والمحتوى، وبيئة التعلم، وممارسات التدريس، إلى جانب استخدام التكنولوجيا من أجل تلبية احتياجات المتعلمين بشكل ناجح.
- يجب النظر للتعليم باعتباره مكوناً أساسياً ومهماً في التنمية المهنية للمعلمين، بحيث يصبحون قادرين على تطوير المنهج بصورة تعاونية على مستوى المؤسسة التعليمية من خلال صياغة مداخل خاصة تناسب توقعات طلابهم واحتياجاتهم.
- إن تطوير النظام التعليمي من أهم مقومات مجتمع المعرفة والمعلومات، بحيث يكون قادراً على تنمية القدرات وحل المشكلات والإبداعات والابتكارات.

- بناء قاعدة علمية معرفية تكنولوجية ذاتية يمكن من خلالها خدمة الأهداف ذات الأولوية للمجتمع.
 - تعبئة القدرات الذاتية وتحديد الأولويات مع أخذ التطورات العلمية بعين الاعتبار.
 - الاهتمام بتكنولوجية المعلومات في القطاعات باعتبارها أساس استمرار الاقتصاد ونموه.
 - توفير البنية التحتية لاقتصاد المعلومات التي تتيح للجميع إمكانية الربط بين مختلف أرجاء العالم وسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.
 - وضع سياسة معلوماتية تتسم بالشمول والمرونة وقابلية التطبيق، وتكون منطلقاً لتحقيق الاندماج والتكامل العربي.
- وتعاني أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين خصوصاً فئة الشباب منهم، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني للمواطنين المحليين خلال العقود الأخيرة نتيجة للتطورات الكبيرة التي حصلت في الأنظمة الصحية لدول المجلس [٧٩]
- وهذا يشير إلى مشكلة كامنة بدول مجلس التعاون الخليجي، إذ غالباً ما تكون الحكومات مصدر التوظيف الأول والأخير بالنسبة للمواطنين، وإذا ما حدث وانخفضت الإيرادات النفطية فإنه سيكون من الصعب على هذه الحكومات التمتع بالمرونة نفسها التي تتمتع بها حالياً بإيجاد فرص العمل. [٨٠]
- والسبب الرئيس لارتفاع معدل البطالة بين الشباب في دول المجلس يتمثل بعدم قدرة اقتصادات تلك الدول على توفير فرص العمل الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل، نتيجة تذبذب معدلات النمو وضعف الاستثمارات الجديدة خصوصاً استثمارات القطاع الخاص، فضلاً عن عدم امتلاك نسبة كبيرة من فئة الشباب للمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل، ولذا فإن المشكلة ذات بعدين هما: [٨١]
- الاقتصاد فان أنماط التنمية وخاصة ارتفاع الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والخدمات من جهة، وتركز نسبة كبيرة من استثمارات القطاع الخاص في القطاعات العقارية والعمرانية والأسواق المالية التي لا تنطوي على قيمة مضافة عالية من حيث

قدرتها على توفير فرص العمل للعمالة المحلية، بل تتجه مباشرة لاستقدام المزيد من الأيدي الأجنبية العاملة.

■ التعليم فان انعدام التنسيق بين الاقتصاد والتعليم وتركز نسبة كبيرة من الخريجين في مجال العلوم الإنسانية والابتعاد عن المجالات العلمية والصناعية أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية التي تمتلك هذه المؤهلات، فضلا عن التقاليد الاجتماعية التي نشأت نتيجة لمستوى الرفاهية المرتفع الذي يتمتع به أفراد في تلك الدول التي أدت إلى عزوف بعض الشباب الخليجي واستكافه عن العمل في قطاعات الإنشاءات والخدمات والضيافة وتجارة التجزئة.

ويعود سبب التوسع في عدد العاملين في قطاع الخدمات إلى ضخامة حجم الاستثمارات التي تم توظيفها لاستكمال قطاعات البنية التحتية في دول المجلس، فضلا عن اهتمام القطاع الخاص بأنشطة الخدمات والتوزيع بدرجة أكبر لارتفاع ربحيتها، وسرعة تحقق عوائدها مقارنة بالاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وبدل التزايد المحسوس لأهمية النسبية لقطاع الخدمات في دول المجلس كافة بصورة قاطعة على ازدهار القطاع غير الرسمي الذي يضم هامشاً واسعاً من العمالة غير الماهرة.^[٨٢]

ويعود تفضيل المواطنين العمل في القطاع العام نتيجة لارتفاع الأجور النسبي وتوفر الضمان الوظيفي، وعوائد التقاعد الكبيرة، فضلا عن أن التوظيف في القطاع العام يعتمد على الأولوية في التقديم بدلا من الأداء، كما أن ساعات العمل في هذا القطاع هي أقل من ساعات العمل في القطاع الخاص، هذه الأسباب وغيرها أدت إلى أن يصبح القطاع الخاص المصدر الرئيس لتوظيف العمالة الأجنبية الذي يبحث دائما عن العمالة ذات الكلفة الدنيا والأداء الأفضل التي توافرت لدى العمالة الأجنبية التي تعمل بأجور متدنية وتتمتع بتعليم وتدريب أفضل وساعات عمل أكثر فضلا عن مرونة العقود التي يوقعونها مع هذا القطاع والتي توفر سهولة توظيفهم وسهولة فصلهم عن الوظيفة. وهذا أحدث كثيرا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة منها:^[٨٣]

■ ارتفاع قيمة التحويلات المالية للعمالة المهاجرة إلى بلدانها الأصلية، وتشكل هذه التحويلات استنزافا للموارد المالية لدول المجلس فضلا عن تخفيض مخزون العملات الأجنبية، وألفرص الاستثمارية الضائعة، والتأثيرات السلبية على ميزان المدفوعات.

- ارتفاع أعداد العمالة المهاجرة أدى إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات، إذ تحصل هذه العمالة ومرافقوهم على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة، مما يؤدي إلى ارتفاع مقدار النفقات العامة وزيادة الضغط على الميزانية العامة لدول المجلس.
- إعاقه برامج تنمية الموارد البشرية في ظل تزايد أعداد القوى العاملة الأجنبية، مما يحد من تشغيل القوى العاملة الوطنية، وقصور بعملية التدريب والتأهيل وفرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العملية.
- ارتباط الطلب على المهن الخاصة والقطاع الخاص بنظام "الكفيل" الأمر الذي أوجد مصلحة لا تكون مرتبطة بالضرورة باحتياجات السوق الفعلية مما أدى إلى تضخم الأنشطة التجارية ووجود فائض من العمالة الأجنبية عبر نظام "ألفيزا الحرة" أي سوقاً مخفياً للعمالة الوافدة إضافة إلى السوق الرسمي.

وقد أدى ذلك إلى خلق تجزئة في سوق العمل في دول مجلس التعاون تجد صعوبة كبيرة في التخلص منها في الوقت الحاضر وتجنبي الآن ثمار سياسة توظيف المواطنين في القطاع العام التي أدت إلى ترهل هذا القطاع فضلاً عن المميزات الاجتماعية والرواتب المرتفعة وقلة ساعات الدوام الرسمي في هذا القطاع وهي التي جعلت العديد من المواطنين يعزفون عن العمل في القطاع الخاص ويفضلون انتظار حصولهم على وظيفة في القطاع العام على أن يحصلوا على فرصة عمل في القطاع الخاص^[٨٤].

نستنتج مما سبق أن مشكلة البطالة معقدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وليس هناك حل وحيد لهذه المشكلة إذ أن هناك مشاكل بنيوية متعلقة بالاقتصاد والتعليم والعمالة والهجرة، وإن حل هذه المشاكل يتطلب وضع إستراتيجية شاملة.

وساهمت أنظمة التعليم في الدول العربية في تكوين النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم والتدريب المهني في معظم الدول العربية، حيث يتم قبول الطلاب ذوي التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي الأكاديمي وتحويل ذوي التحصيل المتدني نحو مسار التعليم الثانوي المهني، ومن ثم الأدنى إلى مسار التدريب المهني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يؤدي غياب أو ضعف أداء منظومة توجيه وإرشاد مهني فاعلة في مرحلة التعليم الأساسي بخاصة ومرحلة

التعليم الثانوي بعامة إلى خلل في إتخاذ الطالب قرار الخيار المهني وفقاً لقدراته وميوله واهتمامه. [٨٥]

وتقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ حمل عنوان "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، واعتمد على ثلاثة معايير وهي: العمر المتوقع عند الولادة ونسبة المتعلمين إضافة إلى نصيب ألفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني بأنه لا يكفي بأن يكون أي بلد متقدماً على معيار واحد مثل الدخل دون المعايير الأخرى لتحقيق نتائج متقدمة على مؤشر التنمية البشرية. [٨٦]

جدول يوضح موقع دول مجلس الخليج العربية في تقرير التنمية البشرية أعوام ٢٠١٣-٢٠١٤

الدولة	تقرير ٢٠١٣	تقرير ٢٠١٤
قطر	٣٦	٣١
السعودية	٦٠	٣٤
الإمارات	٤٢	٤٠
البحرين	٤٨	٤٤
الكويت		٤٦
عمان	٨٤	٥٦

المصدر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣، ٢٠١٤.

ويتبين من الجدول السابق أن كل دول المجلس تمكنت من تحقيق نقلة نوعية في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، بالوصول إلى موقع متقدم في ترتيب الدول في مجال التنمية البشرية. فقد أظهرت نتائجه تعزيز قطر من تفوقها الإقليمي من خلال التقدم ٥ مراتب بوجودها في المرتبة ٣١ على مستوى العالم، كما كانت المفاجأة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، تخطى المملكة العربية السعودية، ٢٣ مرتبة إلى الترتيب العالمي رقم ٣٤ متقدمة بذلك على الإمارات، وارتبط ذلك باستدامة أسعار النفط والإنتاج النفطي، وترجع المملكة على عرش إنتاج وتصدير النفط الخام، كما أسهمت ظاهرة غياب معدلات النمو السكاني الحادة على خلفية إبعاد أعداد كبيرة من أفراد العمالة الوافدة المنتهية صلاحية تصاريح العمل التي في حوزتهم أسهمت في تعزيز مستوى دخل ألفرد، وانتشار خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

كما حدث تحسن بمقدار مرتبة واحدة على ترتيب الإمارات بوجودها بالمرتبة ٤٠ على مستوى العالم، وبدورها، تقدمت البحرين ٤ مراتب لتحل المرتبة رقم ٤٤ دولياً، في حين جاءت الكويت في المرتبة ٤٦، كما تمكنت عمان المضي قدماً من خلال تعزيز ترتيبها ٢٨ موقعا

وصولاً للمرتبة ٥٦ من بين ١٨٧ بلداً مشمولاً في تقرير ٢٠١٤، وتعتبر السلطنة في أعلى فئة التنمية البشرية المرتفعة وهي مرتبة جديدة في كل حال من الأحوال.

ويتبين مما سبق أن ترتيب بعض دول مجلس التعاون يعد أفضل من السنوات السابقة والمستقبلية إذ توجد فرصة لتحسين ترتيبها على مؤشر التنمية البشرية في السنوات القادمة لكن بشرط التطوير المتواصل لتحسين الخدمات التعليمية والرعاية الصحية، ولكن ذلك مرتبط ببقاء أسعار النفط مرتفعة نسبياً لتوفير نوع من الضمانة لاستمرار تدفق العائدات، وبالتالي مخصصات الاستثمار والبنية التحتية، وعليه التنمية الاقتصادية ومن ثم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، وتطوير البنية التحتية خصوصاً في قطاع المواصلات والاتصالات وبالتالي تطوير نمط المعيشة والحياة والخدمات الصحية والتعليمية.

إلا أن ما يحدث من صراعات سياسية في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، أثر تأثيراً مباشراً على تراجع شديد في أسعار النفط، مما يهدد مستقبل التنمية البشرية في دول الخليج.

وواقع الأحداث والتطورات العالمية والإقليمية الراهنة لها مضامين وأبعاد ليست بخافية، كما أن لها أثراً على مسيرة التطور والنمو، وهناك مسؤولية عظمى ملقاة على الأنظمة التعليمية والتربوية بهذا الصدد، ومن القضايا الملحة أمام دول الخليج العربية في هذا الجانب:^[٨٧]

- استمرار هيمنة الموارد الأحادية على مصادر توليد الدخل، وخاصة النفط والغاز الطبيعي.
- اختلال سوق العمل والاعتماد على العمالة الوافدة، على حساب توظيف العمالة الوطنية.
- قيام الركائز الاقتصادية لدول المجلس على التنافس المبني على التشابه لا التكامل.
- ارتفاع معدلات نسب النمو بين المواطنين وتأثير ذلك على معدلات النشاط الاقتصادي.

والتطور الرقمي التعليمي يدعو إلى ضرورة إيجاد نظم يعمل بها الجهاز التقني في انسجام، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والمعلمين ليجمعوا بين التخصص العلمي والتكنولوجي

والتربوي، وهذا يفرض على المؤسسات التعليمية في دول الخليج العربية الاعتماد على مفاهيم المدرسة الإلكترونية والجامعة الإلكترونية بدلاً من الطرق المعتادة كالتدريس وجهاً لوجه.^[٨٨] وتعاني الكثير من الدول العربية من ضعف قاعدتها الإنتاجية الصناعية ومن عدم القدرة على التصدير، ومن صغر حجم سوقها الداخلية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية المهم هو أن مثل هذه المشاكل الاقتصادية وإنخفاض الدخل وارتفاع معدل البطالة تقلل من حجم السوق المتاحة لصادرات البلدان العربية المتبادلة فيما بينها.^[٨٩]

ويتطلب النجاح في مواجهة التحديات البيئية الذكر وضعها في إطار تحديات العولمة الاقتصادية، وفتح الأسواق، والعضوية في منظمة التجارة العالمية، وفي إطار تحديات التكتلات الاقتصادية الأجنبية، فهذه التحديات الخارجية يلزم إضافتها إلى المتطلبات الداخلية الكبيرة للنجاح في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم هذه المتطلبات الداخلية هي تطوير وتنويع الطاقة الإنتاجية وزيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة المستمرة في مستوى الإنتاجية، والنجاح في التصدير، والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية، وتطوير الهياكل الاقتصادية ومنظومة القوانين ذات الصلة، بالإضافة طبعاً إلى تطوير هياكل التعاون الاقتصادي العربي.^[٩٠]

وقد شهدت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة في أغسطس ٢٠٠٧، وحالة الركود العالمي التي بدأت في منتصف عام ٢٠٠٨ تدهوراً سريعاً، وقد أُلقت الأزمة المالية بظلالها على الطلب العالمي للنفط، وبالتالي على أسعاره حيث لم يتوقف التدهور الذي تشهده أسعار النفط منذ العام الماضي. فبعد أن وصل سعر النفط إلى ذروته -١٤٣ دولار للبرميل - في يوليو ٢٠٠٨، وإنهارت أسعار النفط لتصل إلى ٣٥ دولاراً للبرميل بنهاية ديسمبر ٢٠٠٨، ومنذ ذلك الحين تباينت أسعار النفط، وبدأت تصاعد أسعار النفط إلى أن حدثت الأحداث الأخيرة في المنطقة في ٢٠١١، وما يسمى (الربيع العربي)، فتهاوت أسعار النفط، ويتمثل الانعكاس الأساسي لأسعار النفط المنخفضة نسبياً في ضعف احتمالات تحقيق نمو اقتصادي عالمي في ظل الأزمة العالمية.^[٩١]

وقد اتخذت دول الخليج من أزمة الخليج الثانية عبرة في الاعتماد على سواعد أبناء الوطن، حيث غادر الآلاف من العمالة الوافدة أثناء الأزمة مما تسبب في إغلاق كثير من المصانع والمؤسسات الخدمية الأمر الذي كاد أن يعرض مصالح هذه الدول للخطر وبعد هذه الأزمة بدأت هذه الدول بالتخطيط نحو قضية التوطين والاعتماد على سواعد أبناء الوطن.^[٩٢]

وقد شهد التطور الاقتصادي نمواً سريعاً ي دول مجلس التعاون الخليجي، كما زاد التوظيف بوتيرة أسرع من الأسواق الصاعدة الأخرى، ويمثل الإنفاق من المالية العامة أحد العوامل الرئيسية الدافعة للنمو والتوظيف في القطاع الخاص غير النفطي في دول مجلس التعاون، مع تركيز الخطط الإنمائية الوطنية على تطوير البنية التحتية في كثير من الأحيان باستخدام العمالة الأجنبية ذات المهارات المنخفضة، وكان نمو إجمالي الناتج المحلي قويا في قطاعات مثل البناء وتجارة الجملة والتجزئة والنقل، وهي قطاعات تميل لتوظيف العمالة من ذوي المهارات والإنتاجية المنخفضة، كذلك ساهمت الخدمات المالية والصناعات التحويلية (وبصفة رئيسية صناعة البتروكيماويات) في النمو، ولكن تأثيرها كان متواضعا على توظيف العمالة ذات المهارات العالية في كل من البحرين، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وساهم نمو الخدمات الحكومية وقطاع الهيدروكربونات في دعم توظيف المواطنين.^[٩٣]

وفي الوقت الراهن أصبحت تكاليف هيكل سوق العمل الحالي تمثل مصدرا للقلق، فمع استمرار النمو السريع لأعداد السكان في سن العمل في دول مجلس التعاون وبلوغ الحد الأقصى من التوظيف في القطاع العام، هناك إدراك متزايد بأن المواطنين بحاجة للحصول على وظائف ذات إنتاجية عالية وأجور مجزية في القطاع الخاص، والتنويع الاقتصادي هو السبيل لتعزيز نمو القطاع غير النفطي وخلق فرص العمل للمواطنين.^[٩٤]

ومما سبق يتضح أن التسارع المذهل للثورة العلمية والتقنية المعلوماتية وتطبيقاتها في البلدان الصناعية، وانعكاس هذا على الهياكل المهنية للقوى العاملة كماً وكيفاً، وانهيار مفهوم الزمن من أهم تداعيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحول مفهوم الوقت من قيد إلى مورد وانهيار مفهوم الثبات أو الاستقرار، فالتغير هو الثابت الوحيد في المستقبل، حيث تداخلت الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل بفضل التقنيات الحديثة، وهذا ما يجب أن تنتبه إليه النظم التعليمية العربية وتسعى إلى أن تقوم بدورها كقاطرة للنقدم والرق مواجهة التطرف والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية.

ثالثاً: تصور لسيناريوهات المحتملة لمستقبل التعليم ومؤسساته في ضوء التوجه المهني لمستقبل الشباب العربي.

تأسيساً على ما عرضناه، نسعى هنا إلى وضع تصور مقترح لتفعيل جودة عملية صنع القرار المدرسي، من خلال مجموعة المنطلقات الأساسية للتصور، والسيناريوهات المحتملة

لمستقبل التعليم ومؤسساته في ضوء التوجه المهني لمستقبل الشباب العربي، ومقترحات إجرائية للتعامل مع الحاضر لتأمين المستقبل في دول الخليج والدور المنوط به في مواجهة تلك التحديات بعسى نحو تحسين وتطوير العملية التعليمية، وارتفاع قدرة النظام التعليمي على مواكبة تطورات العصر ومتغيراته.

١- **منطلقات أساسية للتصور:** من خلال ما تم عرضه سابقاً في البحث من تحديات دولية وإقليمية ومحلية تواجه دول الخليج العربية وما نتج عنها من تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، يمكن استنتاج مجموعة من النتائج التي تمثل منطلقاً للتصور المحتمل لسيناريوهات مستقبل التعليم في دول الخليج العربية، وهي على النحو التالي:

■ منطلقات تتعلق بالمستقبل السياسي:

- محاربة التطرف هي مهمة ملحة وعاجلة على المدى القصير، والقسم الأكبر من مسؤولية تنفيذ هذه المهمة يقع على عاتق أجهزة الأمن، فيما تعاونها مؤسسات السياسة والمجتمع في منع التطرف من كسب عقول وقلوب أنصار جدد، وبقدر نجاح الدول العربية في تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية، بقدر فرصتها في النجاح في اجتياز امتحان التطرف الصعب.
- لم تتبلور بعد ملامح استراتيجية عربية واضحة لمواجهة "داعش" وأمثالها من التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وبدا أن كل دولة تتحرك بشكل فردي، أو كرد فعل لترك القوى الإقليمية والدولية.

■ منطلقات تتعلق بمستقبل الطاقة:

- إن الطاقة ستشكل كل وجه من أوجه المستقبل الأقصى، ابتداءً من الأمن إلى النقل للرعاية الصحية والنمو. يجب أن نستعد الآن بالاستثمار في مصادر الطاقة البديلة، بحيث توجه بعض هذه الاستثمارات إلى الابتكار مثل النانو والبعض الآخر إلى الهيدروجين.
- سيعتمد مستقبل الأمم من حيث الارتقاء أو السقوط والازدهار أو الأفول، على وصولها إلى مصادر الطاقة في ضوء أفرصة المواتية ويحدد ذلك ميزة تنافسية في مجال الأعمال.
- ستصبح قضايا الطاقة قضايا مركزية بالنسبة للمستهلكين، ومجال الأعمال، والحكومات وتشكيل السياسة، والنقل، والرعاية الصحية، والأمن، ومعدلات النمو.

■ منطلقات تتعلق بمستقبل الاقتصاد:

- يمثل اقتصاد الابتكار أكبر تهديد مستقبلي، أو أكبر فرصة للمستقبل المهني للدولة والأفراد المهني اعتمادا على ما مدى الإعداد له.
- سيصبح اقتصاد الابتكار قوة فعالة لخفض الفقر في العالم، وإزالة الحدود أمام التجارة، والإصلاحات الديمقراطية.
- اقتصاد الابتكار، وهو النقاء الاقتصادي، والديمقراطية، والتجارة، والتكنولوجيا سيحدد مستقبل قيادة الأمم، وإنتاجية مجال الأعمال وثروة الأفراد.
- اقتصاد الابتكار يتطلب عقولاً حرة، وأسواقاً حرة، ويكون ذلك من خلال التعليم الحر.
- بناء اقتصاد الابتكار يحتاج إلى بيئات تمتلك أدوات القوة الأربع – تكنولوجيا المعلومات والشبكات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا العصبية.
- الآن هو وقت الاستثمار في البشر، والتكنولوجيا، والأفكار، والمشاركات، والمنتجات، والخدمات التي ستبنى اقتصاد الابتكار.
- يجب إعادة اختراع النظام التعليمي لإعداد الدولة، والمؤسسات والأفراد للتنافس في ظل اقتصاد الابتكار الدولي والغير اقليمي والمحلي، فعملة اقتصاد الابتكار هي المعرفة، وقوة الأفكار الخلاقة.

■ منطلقات تتعلق بمستقبل التقنيات والتكنولوجيا:

- تقود حالياً تكنولوجيا المعلومات أكثر من ثلثي إنتاجية العمل، وستسيطر صناعات الابتكار على إنتاجية العمل في جميع أنحاء العالم.
- أكثر من ٣ مليارات شخص مرتبطون بالإنترنت.
- تتردهر المجتمعات إنتاجياً واقتصادياً بقوة حيث يوجد تغلغل للتكنولوجيا المتطورة لأجهزة الحاسوب والاتصالات اللاسلكية والوصول إلى الإنترنت.
- إن تجمع وتلاقى تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا العصبية سيلعب أيضاً دوراً حيوياً وتطورياً في مستقبل الاقتصاد العالمي، موجداً وظائف وشركات جديدة وصناعات كاملة.
- الابتكارات الأساسية الجديدة التي ستشكل المستقبل:
 - المحاكاة الحيوية محاكاة آليات الطبيعة لصنع منتجات جديدة.
 - الفوتونيات استخدام الضوء في إيجاد خلق منتجات جديدة.

- تكنولوجيا النانو الحيوية اتحاد تكنولوجيا النانو وعلم الأحياء.
- وراثيات (جينوميات) مستهدفة استخدام المعلومات الجينية لصنع أدوية، وأغذية، وأجهزة أكثر أمنا.
- الكشف البيولوجي استخدام المعلومات البيولوجية لاكتشاف الأخطار.
- أجهزة تعتمد على التكنولوجيا العصبية خلق آلات مجهرية لتحسين وظائف المخ أو إصلاحها.
- طاقة النانو اتحاد تكنولوجيا النانو والطاقة لخلق وقود متجدد.
- التشفير الكمي (طبقا لنظرية الكم) استخدام الإحصاء والحساب الكمي لحماية الشبكات، والمنتجات والناس.

▪ منطلقات تتعلق بمستقبل العلم والتعليم:

- نظام التعليم الحالي لدية قصور في إتمام المهمة الأكثر حيوية واستراتيجية في إعداد القوى العاملة للمستقبل.
- يحتاج نظام التعليم في دول الخليج القيادة، أو الشجاعة، أو الرؤية لكي يخلق لصياغة نفسه من جديد.
- أغلب مؤسسات التعليم الخليجية، ليست متزامنة مع التغيرات في السوق وعالم التجارة - حيث أصبح أكثر تنافسية، وأكثر تعقيدا، وأكثر عالمية، ويقوده الابتكار بشكل أكبر.
- بدون تغيير في نظام التعليم سيلجأ عدد أكبر من الشركات إلى الاتجاه خارج البلاد، من أجل العثور على المواهب المطلوبة، مما يوجد بطالة بين المواطنين.
- إن المدرسين ليسوا هم المشكلة: أدفع للمدرسين ضعف رواتبهم وأعد تدريبهم من أجل اقتصاد الابتكار، وقيم أدائهم وانتقي للعمل أفضلهم، واستغني عن المتهربين من واجبهم.
- يحتاج القادة السياسيون الشجاعة لكي يضعوا استراتيجية قومية للتعليم تعتمد على الابتكار والاستعداد للمستقبل: المزيد من العلوم، المزيد من الابتكار، المزيد من التكنولوجيا المتطورة، المزيد من الرؤية العالمية، المزيد من المهارات الخاصة بإنشاء المشروعات وإدارتها.
- إننا نعلم الأطفال عن الماضي. لكننا نحتاج أن نعلم الأطفال عن المستقبل وكيفية البقاء في المستقبل القريب والبعيد.

▪ منطلقات تتعلق بمستقبل التوظيف وسوق العمل:

- تتركز النسبة الكبرى من العمالة الأجنبية في القطاع الخاص، حيث تعمل بأجور متدنية وتتمتع بتعليم وتدريب أفضل، وساعات عمل أكثر مقارنة مع العمالة المحلية.

- أدت سيطرة القطاع النفطي على النسبة الكبرى من النشاط الاقتصادي في معظم دول المجلس، تتكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في القطاع العام بأجور ومخصصات اجتماعية مغرية إلى تضخم القطاع العام في الدولة وابتعاد المواطنين عن العمل في القطاع الخاص.
- أوضحت دراسات نمط الوظائف في الاقتصاد الخليجي أن الفروق الكبيرة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة من ناحية التعليم والتدريب والتأهيل وتكلفة كل منهما في سوق العمل، مما يؤدي مع مرور الزمن إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين واستقدام العمالة الأجنبية.
- ارتفاع معدل البطالة لدى المواطنين نتيجة ارتفاع أعداد الداخلين إلى أسواق العمل وتزايد المعروض من العمالة الوطنية في دول المجلس.
- ارتفاع معدلات التوظيف للقوى العاملة الوطنية والوافدة في القطاع الخاص، وارتفاعها للقوى العاملة الوطنية فقط في القطاع الحكومي.
- تحقق نجاح في عمليات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بدرجة أكبر مما في القطاع الخاص.
- عدم قدرة القطاعين الخاص والحكومي على استيعاب الأعداد المتزايدة الداخلة إلى أسواق العمل بدول المجلس، وذلك رغم من ارتفاع معدلات التوظيف للقوى العاملة الوطنية في القطاعين.
- تختلف درجة معامل مرونة الطلب على العمل في القطاع الخاص بين دول المجلس، ويعكس ذلك اختلاف بين الدول في درجة تجاوب القطاع الخاص فيها مع سياسة الإحلال.
- وقت الحاضر تعتبر مسألة عدم توافر البيانات عائقاً يواجه عملية تحليل اتجاهات ومشكلات سوق العمل في دول المجلس كما أنه يعيق عملية خلق الوظائف على مستوى أوسع نطاقاً في مجلس التعاون الخليجي.
- ستكون الحرب العالمية من أجل المواهب هي المحرك الرئيسي للميزة التنافسية، محرضة الدول، والأفراد، والشركات ضد بعضها البعض نظراً لأن الموهبة تزداد ندرة.
- لن تحدد الجغرافيا مستقبل القوى العاملة وإنما الموهبة.
- ستشكل النساء نسبة عالية من العمال الجدد والقيادات، مما سيغير بشكل دائم سياسات غرف مجالس الإدارة وقاعات الاجتماعات والأسواق.
- سيكون من الضروري تمكين المواهب المتاحة من مجارة طلبات مجال الأعمال والمجتمع.

- إن العثور على عاملين ذوي مهارة تكنولوجية عالية من مستودع عالمي للمواهب سيكون أكبر تحدى لكل منظمة وكل أمة.
 - سيكون الابتكار هو المحرك الرئيسي لمهارات القوة العاملة، مما يتطلب إصلاح النظام التعليمي إصلاحاً كاملاً.
 - أزمت القوى العاملة التي ستظهر في المستقبل القريب سيرجع سببها إلى نقص العمال المهرة.
 - سيكون النقص في القوى العاملة هو الأعلى بين المديرين والعاملين المهرة في مجال التكنولوجيا، والعلوم، ووظائف الابتكار والخدمات الأخرى.
 - نقص الاستعداد للمستقبل بالنسبة للقوى العاملة لإنخفاض المهارات التكنولوجية المتطورة سيقيد التنافسية في القرن الحادى والعشرين.
 - ستفقد الاسواق الخليجية دورها المحلي والإقليمي والدولى، إذ لم يتم تلبية احتياجات مكان العمل من المواهب الماهرة بشكل فعال.
 - سيدفع البحث عن مواهب مدربة وابتكارية النقل العالمي للأعمال والتصنيع خارج البلاد - وليس التكاليف وحدها.
 - إن القدرة على التخطيط للمستقبل بشكل فعال أو عدم القدرة على ذلك - مستقبل من القوى العاملة المتغيرة - ستبدل المنظر التنافسى لمجال الأعمال في العالم.
 - إن من يرون اليوم أن التغيير قادم، ويستثمرون في الاستعداد للمستقبل، سيحققون ميزة تنافسية.
- ١- السيناريوهات المحتملة لمستقبل التعليم ومؤسساته في ضوء التوجه المهني لمستقبل الشباب العربي:
- تشير أدبيات استشراف المستقبل إلى تباين الرؤى حول عدد السيناريوهات الملائمة، وافق أغلبها على أن تكون بين اثنين أو أربعة سيناريوهات، حيث أن السيناريو الواحد ينفي فكرة الاحتمالات البديلة للمستقبل، وزيادة السيناريوهات عن أربعة يحدث شيئاً من الارتباك والالتباس في تحليل المشهد. وعلى هذا فإن البحث الحالي يطرح ثلاثة سيناريوهات هي: سيناريو استمرار الإتجاه الحالي (المرجعى) - سيناريو الانتقال إلى وضع أسوأ (التردي)- سيناريو الانتقال إلى وضع أفضل (الابتكاري).
- أ) سيناريو التردى: (سيناريو الانتقال إلى وضع أسوأ)
- الملامح: استمرار الصراعات والنزاعات السياسية الحادثة في دول الجوار العربي والإقليمي، ودخولها إلى دول الخليج، وغياب خطة شاملة للابتكار والاندماج في اقتصاد الابتكار

وتبنيه، والاستعداد له، وانخفاض عنيف في النمو الصناعي، وإنجاز ضعيف في التنافسية العالمية مع تأثير سلبي للنمو على الاقتصاد ككل.

■ **النتائج:** من النتائج المحتملة لهذا السيناريو:

- خلل واضطراب سياسي.
- انهيار اقتصادي.
- ارتباك اجتماعي.
- خلل تنموي ومهني في سوق العمل.
- تدن في التعليم ومؤسساته.
- خلل الأسواق والصناعات الأساسية.
- هروب رأس المال إلى خارج البلاد.
- ارتفاع البطالة وألغى في القطاعات الممتازة؛ هجرة العقول ذات المواهب إلى خارج البلاد.
- نقص السيولة الاستثمارية؛ انخفاض الاستثمار في البحث والتطوير.
- دعم منخفض للتعليم.
- دفاع ضعيف معتمد على الحلفاء.

■ **المواجه:** من إجراءات الواجبة التعامل مع هذا السيناريو:

- حماية البلاد.
- مواجهة التطرف الفكري.
- مساعدة الدول الأخرى.
- الاهتمام بالمواطن.

(ب) سيناريو المرجعي: (سيناريو استمرار الاتجاه الحالي)

- **الملاح:** استمرار الصراعات القائمة في دول الجوار العربية والإقليمية، واستمرار الاستقرار في دول الخليج العربي، وضعف مساهمات ومساعدات دول الخليج لحل تلك الصراعات، واندماج جزئي للابتكار في الاقتصاد نتيجة للاستعداد المنخفض والتخطيط الاستراتيجي غير الوافي، وتبين اجتماعي وصناعي بطيء للابتكار، ورد فعل رجعي تجاه الاستثمار في التغيير المتسارع على مستوى البلاد لأساليب الإدارة، والتزام جزئي فقط بالابتكار في سياسة الدولة.

- **النتائج:** من النتائج المحتملة لهذا السيناريو:
 - استقرار داخلي سياسياً في دول الخليج.
 - تدهور اقتصادي وتتموي بسبب انهيار اسعار النفط ، واعتماد اقتصاد دول الخليج على تصديراته.
 - ارتفاع اسعار واخلل في سوق العمل بسبب عودة غير المواطنين إلى بلادهم.
 - نقص المواهب الماهرة؛ تعليم وتدريب متواضع،
 - نمو الاستثمار في البحث والتطوير وإن ظل منخفضاً.
 - مناخ استثمار رديء وسيولة غير كافية.
 - تذبذب التعاون بين الحكومة والصناعة.
- **المواجهه:** من الإجراءات الواجبة التعامل مع هذا السيناريو:
 - زيادة الدعم والمساندة لدول الجوار العربي والإقليمي.
 - توجيه سوق العمل للتوسع في الصناعات البترولية لرفع القيمة المضافة وتوفير فرص عمل جديدة.
 - إنشاء برامج تعليمية جديدة تتناسب فرص العمل والمهن المطلوبة في الصناعات البترولية.
 - جهد مشترك متفق عليه بين الحكومات ومجال الأعمال لتغيير سريع واستراتيجي ومنتشر للنظم الكبيرة.
- (ج) سيناريو الابتكاري: (سيناريو الانتقال إلى وضع أفضل)
 - **الملاح:** حل الصراع السياسي في دول الجوار العربي والإقليمي، وقوة الدعم والمساندة المقدمة دول الخليج لدول التي تعاني من تلك الصراعات، وعودة اسعار البترول إلى سابق عهدها، وانتشار الاستثمار في مجال الأعمال، والتعليم، والقوى العاملة، والحكومة، والسياسة الوطنية المتسارعة والاستثمارات في البحث العلمي، كطريق للرخاء، وتبنى الصناعة مؤثراً إيجابياً على الإنتاجية الوطنية وتعزيز لجودة الحياة، وإعداد جيل جديد من العمال القادرين على المنافسة عالمياً في استثمارات ابتكار تقود العالم.
- **النتائج:** من النتائج المحتملة لهذا السيناريو:
 - استقرار سياسي في الدول العربية وكذلك دول الخليج العربي.
 - استقرار اقتصادي في دول الخليج العربي نتيجة استقرار أسعار البترول.

- استقرار سوق العمل نتيجة استمرار غير المواطنين في وظائفهم، واستقرار الرواتب.
- نمو اقتصادي مستدام.
- تنافسية صناعية عليا. بطالة منخفضة؛ تعاون عالٍ بين الحكومة والصناعة.
- موارد بشرية ذات تعليم وتدريب مهاري عال.
- مناخ استثماري قوى؛ وفرة سيولة رأس المال؛ استثمار عالي في البحث والتطوير العلمى.
- **المواجهة:** من إجراءات الواجبة التعامل مع هذا السيناريو:
 - الاستفادة من الأزمة الحالية والأزمات السابقة، لتكون البلاد على استعداد للمواجهه والتصدى لأي ازمان جديدة محتملة في المستقبل.
 - تقليل تصدير النفط الخام، والحفاظ على الاحتياطي العربى قدر الإمكان.
 - التوجه بقوة نحو الصناعات البترولية لرفع القيمة المضافة للنفط، وبالتالي تقوية الاقتصاد.
 - إنشاء مؤسسات تعليمية وبرامج دراسية لتأهيل الشباب العربى للمهن المطلوبة لسوق العمل النفطى والصناعات البترولية.
 - التركيز على سياسات توظيف الوظائف والمهن التقنية والخدمية الهامة، لحماية المؤسسات من أي نقص محتمل في المستقبل من نقص غير المواطنين.
 - التعاون مع الدول صاحبة الخبرة في مجال الصناعات البترولية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال.
 - جذب خبراء في مجال البرامج التعليمية المرتبطة والمؤهلة لمهن وتقنيات التصنيع البترولى.
 - تشجيع الابتكارات الجديد في مجال الطاقة البديلة وتقنياتها.
 - توجيه الشباب الخليجي لضرورة خوض مجالات العمل المهني والتقني اللازم لنهوض البلاد.

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات التصنيع النفطي والصناعات القائمة على الطاقة البديلة، واستيعاب شباب الخليج العربي في هذه الصناعات بعد تأهيلهم للمهن الفنية والتقنية لهذه الصناعات.
 - استثمارات وابتكارات تحدث نمواً متسارعاً، وتقدماً، ووثقاً للاقتصاد.
 - تزايد الاستثمار في البحث والتطوير واستمرار التنسيق مع كل قطاعات المجتمع والتعاون بين مجال الأعمال والحكومة يجعل دول الخليج مستعدة للمستقبل.
- ٢- مقترحات إجرائية للتعامل مع الحاضر لتأمين المستقبل ففي دول الخليج والدور المنوط به في مواجهة تلك التحديات.
- وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنويع الاستثمار وتشجيع الاقتصاد الابتكاري، وتوسيع القاعدة الإنتاجية من أجل توفير عدد أكبر من فرص العمل للعمالة الوطنية.
 - سن قوانين عمل ومراجعتها بشكل دوري منتظم، بحيث تدعم العمالة الوطنية وتتلاءم مع تطورات سوق العمل ومتطلبات القطاع الخاص، ووضع القيود على تدفق العمالة الأجنبية.
 - زيادة الدعم الحكومي لتدريب العمالة الوطنية وتأهيلها بشكل جاد وحسب مستجدات سوق العمل.
 - وضع استراتيجيات تطوير التعليم، والخطط اللازمة لتحقيق المواءمة بين متطلبات سوق العمل والتعليم، وذلك من خلال رفع نسبة خريجي الدراسات العلمية والتقنية بشكل أكبر من الدراسات الإنسانية، ورفع نسبة خريجي التعليم المهني والتقني.
 - إنشاء مكاتب تقدم خدمات التوظيف لتقديم المعلومات عن فرص العمل المتوفرة، وتسجيل عاطلين عن العمل وإرشادهم إلى برامج التدريب المناسبة لإعادة دمجهم في سوق العمل، أو لصناع القرار من خلال توفير المعلومات حول العرض والطلب في سوق العمل مما يسهل عليهم اتخاذ الإجراءات المناسبة وإدارة سياسات سوق العمل وبرامج التشغيل على الوجه الأكمل.
 - الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التنسيق بين التعليم والتشغيل، و في توجيه الطلاب بعد تصنفهم وفقاً لإنجازاتهم المدرسية، إلى التمهين أو فرص عمل.
 - التخطيط لتطوير المؤسسات التعليمية والجامعية لتلائم المستحدثات العلمية والصيغ التعليمية الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية المتطورة في العالم.

- تحديد احتياجات التوطين والتوظيف وفق معطيات الاحتياج الحالي والمستقبلي من دون إغفال الاحتياج في أثناء الأزمات مقابل المتوافر من المعروض، والاحتياجات المهارية والتدريبية.
- حصر وتحديد أعداد المواطنين حالياً ومستقبلاً (وفقاً للإحصاءات والتوقعات)، ومعرفة ما هو متوافر لديهم من مؤهلات وخبرات ومهارات، وتحديد حجم الفجوة بين الخريجين والوظائف المطلوبة وتقسيمها وتصنيفها بشكل علمي ودقيق.
- ربط المؤسسات التعليمية بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية، وكذلك خطط واستراتيجيات التنمية والتأهيل للموارد البشرية.
- إدارة حوار مجتمعي شامل بين كافة المسؤولين ومتخذي القرار وأرباب العمل وأصحاب المصانع، وهيئات الدولة المختلفة والمعنيين في الوزارات المعنية (التربية والتعليم، التعليم العالي، القوي العاملة، التجارة والصناعة، الصناديق الاجتماعية للتنمية) والتنسيق مع الجهات الممثلة للقطاع الخاص والجهات المانحة والجمعيات غير الحكومية، وذلك لمناقشة سبل الإصلاح الهيكلي للتعليم والتدريب التقني والمهني.
- إعتقاد المعايير المهنية العربية الموحدة للمهن، أداة وأساساً رئيسياً لتصنيف المهن وتوصيفها في البلدان العربية، وتحديث هذا التصنيف بصفة دورية.
- تنمية وتنظيم معلومات أسواق العمل العربية، والتنسيق مع مختلف البلدان العربية، وبحث قواعد بيانات حول سوق العمل تتميز بالشفافية من خلال شبكة معلومات محلية وإقليمية ودولية.
- تحقيق التعاون بين مقدمي خدمات التدريب من القطاعين العام والخاص وطالبي الخدمة سواء على مستوى الشركات والمصانع، لوضع البرامج والدورات والمناهج التي تهيئ المتدربين لاحتياجات سوق العمل بما يتماشى مع المستويات العالمية للجدارة والمهارة المهنية.
- إنشاء مرصد محلية وإقليمية لدراسة احتياجات سوق العمل أولاً بأول ومسايرة ديناميكية التغيير والتطورات التقنية والفنية العالمية.

- تشجيع وتسهيل حراك العمالة بين دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها وسيلة لتوفير فرص العمل لتخفيف آثار الأزمة المالية العالمية وتعزيز التعاون الاقتصادي الكلي والتعاون النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- تفعيل الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون العربي للإسراع من عمليات الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى مقاومة مشكلات البطالة وحث الدول على تحسين سياساتها الاقتصادية الكلية.
- رفع مستوى الإنفاق التعليمي لتحسين جودة المخرجات والتوسع في التوظيف، وذلك لتخفيف حدة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية.
- بناء قاعدة بيانات شاملة لجميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، كما يجب دمج هذه البيانات في الإحصائيات المنشورة عن سوق العمل في دول المجلس من خلال المواقع المشتركة بين دول المجلس والمتخصصة في البحث عن الوظائف وتقديم المعلومات عنها.
- اقرار دول المجلس سياسات وإجراءات لتقديم الحوافز للعمالة الوطنية، وتضمن وجود معيار موحد بين دول المجلس لتشريعات السلامة والصحة، ونظام تأميني واجتماعية شامل، وموحد وعادل.
- تبني قواعد قانونية للإقامة والتوظيف أكثر شفافية ورفع مستوى المعرفة والوضوح بشأن حق المواطنين في الحراك بحرية متضمنًا حق العمال في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
- إعداد مشروعات توظيف متجددة لامتناس المواطنين العاطلين عن العمل في دول المجلس.
- مراجعة برامج وسياسات التعليم الجامعي لتحقيق التوافق بينها وبين متطلبات واحتياجات سوق العمل الواسعة في دول المجلس ودول المنطقة من ناحية التخصصات العلمية والتقنية.
- تحديد الأولويات وتطبيق السياسات المعنية بتوظيف المواطنين، مع إرساء السياسات التشريعية المصاحبة لذلك سعيًا لرفع مستوى توظيف المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي.
- وضع سياسات على المستويين الإقليمي والوطني، تضمن بناء منظومة فعالة لتحقيق الابتكار في دول مجلس التعاون، وتحويله إلى صناعة جاذبة، وما يلزمه من تخطيط

مؤسسي شامل وتنفيذ تشاركي خلاق مدفوع بنفس اقتصادي يقود إلى النمو المستدام والرفاه الحقيقي، وذلك من خلال:

- تشكيل هيئة استشارية (سياسية، واقتصادية وتربوية) تؤسس لعلاقة تشارك وتعاون مع جهات مهتمة ورائدة داخل دول المجلس، وصولاً بدول المجلس إلى التميز الذي تتشده والريادة التي تتطلع إليها مستقبلاً.
- النظر في أكثر التجارب الدولية نضجاً في قياس مستوى الابتكار في الدول، والمتمثلة في مؤشر الابتكار العالمي GII ومؤشر الابتكار للاتحاد الأوروبي IUR، ودراسة نوعية واهتمامات مؤشراتهما الفردية والبيانات والمعلومات التي تعتمد عليها.
- نظام دقيق لجمع وتوفير البيانات والإحصائيات والمعلومات الأكثر حداثة وذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالابتكار.
- التكامل بين كافة المبادرات والتجارب القائمة في دول المجلس المهتمة بالابتكار ومحفزاته.

مقترحات للدراسات المستقبلية:

يمكن للتعليم قيادة الجيل القادم في المستقبل، فالتعليم تقدمي في جوهره، كما في القول بأن "التعليم هو عملية اجتماعية-التعليم هو النمو- التعليم ليس استعداداً للحياة؛ التعليم هو الحياة نفسها"، ولذا فالتعليم يمكنه في الواقع قيادة الطريق في تحويل المجتمع وتقدمه. وفي هذا الإطار لابد من دراسة مستقبل التعليم وتأثيره في مستقبل البلاد في ضوء وجهات النظر المتبادلة بين أصحاب المصلحة حول مستقبل التعليم، في إطار ظروف عمل أكثر مهنية واحترام أكبر من المجتمع للوصول إلى نظام قادر تماماً على توجيه التحول الاجتماعي والمجتمعي.

وتوجيه مستقبل التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في هذا الإطار يتطلب تكوين فرق بحثية موسعة تضم خبراء ومتخصصين في السياسة والاقتصاد والاجتماع مع التربويين لإجراء دراسة متكاملة قائمة على بيانات دقيقة وشاملة تخرج برؤية استراتيجية لمستقبل التعليم في دول الخليج العربية كقائمة لتقديمها وحماية أمنها القومي.

المراجع

- (١) المجايدة، جمال (٢٠٠٥): مجتمع المعرفة والهوية الوطنية، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ص ١٥ .
- (٢) أحمد، أحمد يوسف (٢٠١٥): تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية- أفكار للنقاش، مجلة السياسة الدولية، ع (١٩٩)، مج (٥٠)، مطابع الأهرام التجارية، قلوب، مصر، ص ٦٤ .
- (٣) علة، مراد (٢٠١٣): الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية - دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً، المؤتمر الدولي ٩ في الاقتصاد والتمويل الإسلامي - النمو والإنصاف والاستقرار: منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، ص ١٤ .
- 4) Mccune, Shireley (1991): Restructuring Education, in: Dee Dickinson (ed): Creating the Future (Perspective on Educational Change), UK, Aston Clinton, p. 165.
- (٥) مكرم، رانيا (٢٠١٥): الكراهية والعلاقات الإقليمية.. نماذج عربية وإيرانية، ملحق "اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٢٥ .
- (٦) ماضي، عبدالفتاح (٢٠١٥): أي دور للنظام العالمي في نشر الكراهية للغرب؟، ملحق "اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، مرجع سابق، ص ٣١ .
- (٧) الصبان، سالم محمد (٢٠٠٧): البطالة بين السعوديين وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن، السعودية، ٨ سبتمبر .
- (٨) جيمس كانتون (٢٠٠٣): المستقبل الأقصى: أهم الاتجاهات التي ستعيد تشكيل العالم في القرن العشرين عاما القادمة، ترجمة: لبنى علية عبدالعليم الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٣٥ .
- (٩) رجع في ذلك:
-التواتي، علي بن حسن: (٢٠٠٧): الا البطالة اعيت من يداويها (مقال)، جريدة عكاظ، العدد ٢٢٣٦، السعودية.

- وليد ناجي الحياي (٢٠١٠): دراسة بحثية حول البطالة، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
- 10) UNESCO. (2004): International Conference of Education, 47 Meeting, Workshops 2A y 2B Quality Education and Social Inclusion, Geneva: IBE-UNESCO, Annex XVI, p. 8-14
- ١١) المجيد، عبدالله والشريع، سعد (٢٠١٢): اتجاهات طلبة كليات التربية نحو مهنة التعليم دراسة ميدانية مقارنة بين كلية التربية -جامعة الكويت وكلية التربية بالحسكة -جامعة الفرات أنموذجا، مجلة جامعة دمشق، ع (٤)، مج (٢٨)، ص ٢٧.
- ١٢) المركز الوطني للمعلومات (٢٠٠٥): مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، ص ١٨.
- ١٣) المرجع السابق، ص ٣٩.
- ١٤) بركات، زياد (٢٠٠٩): استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث، مج (٢)، ع (٣)، ص ص ٢٤٣-٢٩٠.
- 15) Barry, Minkin (1995): Future in Sight (100 Trends, Implications and Predictions, Macmillan, USA, p. 2.
- ١٦) زاهر، ضياء الدين (١٩٩١): كيف تفكر النخب العربية في تعليم المستقبل؟، منتدى الفكر العربي، عمان.
- 17) Dickinson, Dee (ed) (1991): Creating the Future (Perspective on Educational Change), Aston Clinton, UK.
- 18) Simon, Bian (1992): What Future of Education?, Laurence & Wishart, London.
- ١٩) البيلاوي، حسن (١٩٩٣): تربية متكاملة لتنمية متكاملة "رؤية في إصلاح التعليم في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين"، مجلة التربية والتنمية، القاهرة.
- ٢٠) حجاج، عبدالفتاح (١٩٩٥): رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، مؤتمر تربية الغد في العالم العربي "رؤى وتطلعات"، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- ٢١) الصوفى، محمد عبدالله & قاسم، عبدالغنى (١٩٩٦): أهم التحديات المستقبلية التي ستواجه أمتنا ودور التربية في حلها، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 22) Collis, Betty (1996): Tele-learning in a Digital World "The Future of Distance Learning, London International Thompson Pub. Com.

- 23) Dalin, Per & Rust, Val (1996): Towards Schooling for the Twenty First Century, Cassell, London.
- 24) Hutchinson, Frances (1996): Education Beyond Violent Futures, N.Y. Routledge, London.
- ٢٥) مذكور، علي أحمد (١٩٩٧): التعليم العربي في عصر العولمة والكوكبية، مؤتمر اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- 26) Skilbeck, Malcolm (1997): A Vision of Universal Goal, in: Dickinson, Dee (ed): Creating the Future (Perspective on Educational Change), Aston Clinton, UK.
- ٢٧) محمود، محمود أحمد (١٩٩٧): التحديات التي تواجه التعليم العربي في المرحلة القادمة، مؤتمر اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- 28) White, Jerney (1997): Schools for the 21st Century, (Education for Information Age), Lennard Publ, London.
- ٢٩) علي، سعيد إسماعيل (١٩٩٨): اتجاهات التعليم وتحديات المستقبل، مجلة الهلال، القاهرة.
- 30) Caldwell, Bria & Hyward, Donald (1998): The Future of Schools (Lessons from the Reform of Public Education), The Flammer Press, London & Washington.
- 31) Siddens, Paul (1999): Primary Schools and the Future, Open University Press, Buckingham, UK.
- 32) Slick, E. (1999). "Present problems and future challenges of the Korea National Open University". ERIC, ED431910.
- ٣٣) الزغبى، خالد (٢٠٠٠): التعليم العالي العربي "المشكلات وآفاق المستقبل"، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة.
- ٣٤) عبدالعزيز، أحمد شكرى (٢٠٠٠): الرؤية المستقبلية لقطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة.
- ٣٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠٠٠): بناء مدرسة المستقبل، مؤتمر وزراء التربية العرب، دمشق.
- ٣٦) مينا، فايز مراد (٢٠٠١): التعليم في مصر "الواقع والمستقبل حتى ٢٠٢٠"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- ٣٧) بن صالح، محمد عبدالله (٢٠٠٢): أهداف مدرسة المستقبل، ندوة مدرسة المستقبل، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٣٨) المشيخ، عبدالرحمن (٢٠٠٢): الثبات والتغير في منهج مدرسة المستقبل، ندوة مدرسة المستقبل، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٣٩) المنيع، محمد (٢٠٠٢): متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية. بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض.
- ٤٠) نصر، محمد (٢٠٠٦): رؤية مستقبلية لتطوير الأداء بالتعليم الجامعي العربي لتحقيق الجودة الشاملة. بحث مقدم في مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي "رؤية تنموية"، الإسكندرية.
- ٤١) المجيد، عبدالله (٢٠٠٧): اتجاهات طلبة كليات التربية في سلطنة عمان نحو مهنة التعليم، دراسة ميدانية - كلية التربية بصلالة أنموذجاً، المجلة التربوية، مج (٢١)، ع (٨١)، جامعة الكويت، الكويت، ص ص ٩١-١٤٢.
- ٤٢) المجيد، عبدالله والشريع، سعد (٢٠١٢): مرجع سابق، ص ص ١٧-٥٧،
- 43) Canton, James(2013): Global Futures Forecast (GFF): The Top Trends that will Shape the Coming Year, CEO Institute for Global Futures,
- 44) Dalin, Per & Rust, Val (1996): Towards Schooling for the Twenty First Century, London, Casseell, Pp. 31-36.
- 45) Bear, Headly & Slaughter, Richard (1993): Education for the Twenty - First Century, Routledge, London, Pp. 4-7.
- ٤٦) عابد، رسمي علي (٢٠٠٨): العولمة والتربية، دار جرير، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- ٤٧) الحارثي، صلاح ردد (١٤٢٤هـ): دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة، مكتب السوادي للتوزيع، جدة.
- 48) Stiglitz, J. (2012): Macroeconomic Fluctuations, Inequality, and Human Development, Journal of Human Development and Capabilities 13(1): 31-58.
- ٤٩) الصائغ، عبدالرحمن بن احمد (٢٠٠٧): الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول الجامعات العربية: التحديات والآفاق المستقبلية

- الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمنعقد في الرباط المملكة المغربية في الفترة من ٩-١٣ ديسمبر.
- ٥٠) الزيادات، محمد عواد (٢٠٠٠): اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص.٢٣٩.
- ٥١) الشمري، هاشم و الليثي، ناديا (٢٠٠٨): الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: ٢٢.
- ٥٢) البدري، كمال حنان (٢٠٠٩): التعليم العالي التكنولوجي بين مشكلات الواقع وحتمية التطوير: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات بعض الدول، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الجيزة، ١٤٢.
- ٥٣) بركات، زياد وحسن، كفاح (٢٠٠٩): حاجات التنمية المس تقبلية لدى طلبة الدراسات العليا تخصص التربية في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر الأول لعمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص ٣٣.
- ٥٤) ضاحي، حاتم فرغلي (٢٠٠٩): مستقبل التعليم الجامعي في القرن ٢١، الدار العالمية، القاهرة، ص ٢١٢.
- 55) Asdla, S. (2004). Quality assurance accreditation and recognition of program. London: Routledge & Kegan Paul, p. 42.
- ٥٦) تقرير التنمية البشرية (٢٠١٤): المضي في التقدّم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص ٢١.
- ٥٧) غليون، برهان (٢٠٠٥): السياسة الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مشروع الشرق الاوسط الكبير القسم الثاني، المتابع الاستراتيجي (٢-٢)، التحدي الامريكي - التحدي الصهيوني، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، ص ٧.
- ٥٨) كيالي، ماجد (٢٠٠٥): قراءة في التحولات الاستراتيجية للسياسة الأميركية في المنطقة، الاستراتيجية الامريكية في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير القسم الثاني، المتابع الاستراتيجي (٢-٢)، مرجع سابق، ص ١١.
- ٥٩) غليون، برهان (٢٠٠٥): مرجع سابق، ص ٨.
- ٦٠) كيالي، ماجد (٢٠٠٥): مرجع سابق، ص ١٣.

- 61) The Washington Post (2006): Situation Called Dire in West Iraq, Ricks Thomas E., 11 September. p.23.
- 62) The Independent (2014): Battle to establish Islamic state across Iraq and Syria, Cockburn Patrick, P. 43.
- ٦٣) جامعة الدول العربية (٢٠١٥): داعش "الدولة الإسلامية في العراق والشام" كالتهديد الإرهابي العالمي، تقرير خبير، مؤتمر نموذج منظمة الأمم المتحدة في موسكو، جامعة موسكو للعلاقات الدولية، ص ٣٩.
- ٦٤) المرجع السابق، ص ٤٧.
- 65) Peter R. Neumann (2014): The New Jihadism A Global Snapshot, BBC World Service, BBC Monitoring, and the International Centre for the Study of Radicalisation (ICSR), P. 31.
- ٦٦) كانتون، جيمس (٢٠١٣): المستقبل الأقصى: أهم الاتجاهات التي ستعيد تشكيل العالم في القرن العشرين عاما القادمة، ترجمة: لبنى عليّة عبدالعليم الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص ١٣٥.
- ٦٧) راجع في ذلك:
- بركات، زياد (٢٠٠٩): استراتيجيات التنمية البشرية في جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والبحوث م٢، ٣٤، ص ص ٢٤٣-٢٩٠.
- خوج، فخرية (٢٠٠٨): مدى استفادة التعليم العالي السعودي من الصيغ الجامعية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مجلة مستقبل التربية العربية، م١٤، ع ٥١، ص ص ٢٦٣-٢٩٨.
- 68) Betcherman, G., M. Godfrey, S. Puerto, F. Rother, and A. Stavreska, (2007): A Review of Interventions to Support Young Workers: Findings of the Youth Employment Inventory, World Bank, p. 43.
- ٦٩) صندوق النقد الدولي (٢٠١٣): إصلاحات سوق العمل لتعزيز التوظيف والإنتاجية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر، ص 27.

- 70) Rojewski, J. W. (Ed.), (2004): International Perspectives on Workforce Education and Development, Connecticut: Information Age Publishing, Greenwich, p. 28.
- (٧١) بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم (٢٠١١): حراك العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي في إطار الأزمة المالية العالمية وإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي، تقرير تنتقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، منظمة العمل العربي و منظمة الهجرة الدولية.
- 72) Dutta, Soumitra. & Lanvin, Bruno (2013): The Global Innovation Index 2013: The Local Dynamics of Innovation. INSEAD, Cornell University, WIPO, p. 44.
- (٧٣) الجميري، راشد أحمد (٢٠١٠): اقتصاد المعرفة وتحديات الشباب الخليجي، مؤتمر الشباب الخليجي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص. ٦.
- 74) Dutta, Soumitra. & Lanvin, Bruno (2013): The Global Innovation Index 2013: The Local Dynamics of Innovation. INSEAD, Cornell University, WIPO, p. 41.
- (٧٥) المجيدل، عبدالله والشريع، سعد (٢٠١٢): مرجع سابق، ص ص ١٧-٥٧.
- 76) Van Ark, B., E. Frankema, V. Manole, & A. Tank, (2008): Growing Beyond Oil: Productivity, Performance, and Progress in the Countries of the Gulf Cooperation Council, The Conference Board. P. 21.
- (٧٧) بدران، إبراهيم (٢٠٠٥): تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص٣٦.
- (٧٨) راجع في ذلك:
- السامرائي، سلوى أمين (٢٠٠٨): رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، العراق، ص ص ١٠٢-١٠٣.
- British Educational Research Journal. 2005. Thematic Review. Inclusive Education: discourse and action. Vol. 31, No. 2, pp. 269-275
- 79) Fasano, Ugo & Goyal,Rishi (2004): Emerging strains in GCC labor markets, IMF, IMF working paper No. 71, p.3.

80) Shedia, Richard & Samman, Hatem (2010): Meeting the Employment Challenge in the GCC The Need for a Holistic Strategy, Ideation Center Insight, Booz&Co., p.2. Available on website: http://www.ideationcenter.com/home/ideation_article/meeting_employment_challenge_in_gcc.

(٨١) علي، أحمد سيد علي (٢٠٠٩): سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الندوة القومية "دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل"، منظمة العمل العربية، القاهرة، ٩-١١ نوفمبر، ص ٣٦.

(٨٢) الهيتي، نوزاد (٢٠٠١): الثورة العلمية والتكنولوجية وهياكل الاستخدام في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر، ص ٢.

(٨٣) ديتو، محمد (٢٠٠٦): إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر وفرص، الأمم المتحدة، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، بيروت، ص ١٣.

(٨٤) الراوي، منصور مطني (٢٠٠٢): سكان الوطن العربي، دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية، الجزء الأول، بغداد، بيت الحكمة، ص ٤١٢.

(٨٥) علي، أحمد سيد علي (٢٠٠٩): سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الندوة القومية "دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل"، منظمة العمل العربية، القاهرة، ٩-١١ نوفمبر، ص ٢٣١.

(٨٦) تقرير التنمية البشرية (٢٠١٤): المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ص ٢١.

(٨٧) الصائغ، عبدالرحمن بن احمد (٢٠٠٧): مرجع سابق، ص ١١٠.

(٨٨) بدران، إبراهيم (٢٠٠٥): مرجع سابق، ص ٢٩.

(٨٩) المركز الوطني للمعلومات (٢٠٠٥): مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، ص ٢٣.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٤٣.

- ٩١) البنك الدولي (٢٠٠٩): تشكيل المستقبل – المنظور طويل الأجل لحراك الأفراد والوظائف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – واشنطن دي سي، ص ٣٣.
- ٩٢) الأنصاري، عيسى بن حسن (٢٠١٠): دور الكليات التقنية في توطيد القوى العاملة في دول الخليج العربي، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص ٤٥.
- ٩٣) صندوق النقد الدولي (٢٠١٣): مرجع سابق، ص ٧.
- ٩٤) المرجع السابق، ص ٤.